

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور حلف شمال الأطلسي في بناء الأمن في منطقة حرج المتوسط

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

تحية اشرافه الأستاذ:

زاوي رايح

من إعداد الطالبين:

أونار صونية

يعقوبي هنية

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. بلعيد فريد: جامعة مولود معمري تيزي وزو..... رئيساً

أ. زاوي رايح: جامعة مولود معمري تيزي وزو..... مشرفاً ومقرراً

أ. ونوني مصطفى: جامعة مولود معمري تيزي وزو..... ممتحناً

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرهان:

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا وأثار دربنا.

نتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر، إلى الأستاذ زاوي راجح لقبوله الإشراف على هذا البحث، ولما تلقيناه منه من حسن متابعة وتوجيه.

كما نتقدم بأرقى عبارات التقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري لما حظينا به من حسن الاهتمام والتوجيه طوال مشوارنا الدراسي، ونخص بالذكر الأستاذة عطيش يمينة والأستاذ قاسم بلقاسم، كما نشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل فلكم منا جميعا فائق التقدير والاحترام.

الإهداء:

إلى أبي وأمي، أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي: سعيد، عمار، علي، نورالدين-مليكة (زوجها سعيد وابنها محمد)، ليلة، سامية، فليحفظهم الله لي.

إلى صغيرتي قلبي، مايا، إيناس.

إلى من لا قيمة للحياة بدونه، رفيق دربي وخطيبي سعيد حميدي وعائلته.

إلى أعز أصدقائي، محمد، طاهر، كهينة.

إلى روح من فارقتني في عز الشباب، ابنة خالتي ليندة عكو.

أهدي لكم عملي حبا ووفاء، احتراما وتقديرا.

صونية

الإهداء

إلى والدي الكريهين أطال الله في عمرهما عرفانا وتقديرا

إلى إخوتي سعاد، واحمد، سعيدة

إلى جدي ججيقة أطال الله في عمرها

وإلى روح جدي الغالية زهرة

وإلى الصغار: لولو، شريف، صارة، سلمية

وإلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة وفي الحياة: نبيل، محند، عديلة، ليلي، صبرينة، سهام، فتيحة

مليكة، فهمة، ليندة، كاتية.

وإلى كل خالاتي وعماتي

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة مولود معمري تيزي وزو

هنية

ملخص:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط حيزا جغرافيا متميزا في الفضاء الدولي، وهذا راجع إلى كونه ذو أهمية جيواستراتيجية بالغة، ما يجعل تحقيق الأمن والحفاظ عليه ضرورة محتمة على الدول المنتمية إليه، خاصة مع تزايد حدة التهديدات التي تتربص بالبحر الأبيض المتوسط.

علما أن منطقة المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تجسدت في العديد من المبادرات، والمشاريع أعلنت مجملها عن سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والأمن بين الدول، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وإنشاء منظمة حلف شمال الاطلسي التي تدعوا بدورها إلى حراسة حرية الدول الاعضاء، والعمل على مبدأ الإعتماد المتبادل باعتبار أن أي اعتداء مسلح يمس إحدى هذه الدول يعتبر اعتداء مسلح لباقي الدول الأخرى، وكذا العمل على حفاظ الأمن والسلم الدوليين.

Résumé

C'est un espace méditerranéen géographiquement distinct dans l'espace international, et c'est en raison d'être d'une grande importance géostratégique, rendant la réalisation de la sécurité et l'entretenir inévitable besoin d'appartenir aux États. Surtout avec l'unité croissante des menaces qui pèsent sur la mer Méditerranée.

Notant que le champ de bataille région du Maghreb pour l'influence et la concurrence économique Circuit entre Aruba et les États-Unis d'Amérique. Illustrée par les nombreuses initiatives et les projets et annoncer son intégralité pour sa quête pour réaliser la paix, de stabilité et de sécurité entre les nations. Et surtout après la fin de la guerre froide et la création de l'OTAN, ce qui permet de

se tourner vers la liberté des États membres de la garde, et travail sur le principe de garantie mutuelle compte tenu du fait que toute attaque armée touche un de ces pays est considéré comme une attaque armée pour le reste des autres pays, ainsi que les travaux pour maintenir la paix et la sécurité.

Abstract:

It is a Mediterranean space geographically distinct in the international space, and this is due to being a great geo-strategic importance, making the achievement of security and maintain it inevitable need to belong to states. Especially with the increasing unity of threats to the Mediterranean Sea, noting that the Maghreb region battleground for influence and Circuit economic competition between Aruba and the United States of America. Exemplified by the many initiatives

And the projects and announce its entirety for its quest to achieve peace, stability and security among nations. And especially after the end of the Cold War, and the establishment of NATO, which let turn to guard the freedom of member states, and work on the principle of mutual guarantee given that any armed attack touches one of these countries is considered an armed attack for the rest of other countries, as well as work to maintain international peace and security.

قائمة المختصرات:

North Atlantic Council

مجلس شمال الأطلسي .

Military commitee

اللجنة العسكرية.

Containnement Strategy

استراتيجية الاحتواء.

Strategy of Massive Retaliation.

استراتيجية الانتقام الشامل

Strategy of Flexible reponse

استراتيجية الاستجابة المرنة.

Strategy of controlled counterforce .

استراتيجية القوة المضاد

European Neighbourhood policy

سياسة الجوار الأوروبية.

The Dialogue 5+5

حوار 5+5

Istanbul cooperation initiative

مبادرة اسطنبول.

Organization for security and cooperation in Europe

منظمة الأمن والتعاون

الأوروبي

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: حلف الشمال الأطلسي ومنطقة غرب المتوسط

المبحث الأول: في أهمية منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية

المطلب الثاني: الأهمية الجيوإقتصادية

المبحث الثاني: حلف الشمال الأطلسي؛ النشأة والتطور

المطلب الأول: نشأة وتطور حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثاني: مؤسسات حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثالث: إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي من 1999 إلى 2004.

الفصل الثاني: الأمن في غرب المتوسط: إستراتيجيات جديدة لتهديدات متجددة.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن /التهديد.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: الأمن من المنظور التقليدي إلى المنظور الموسع النقدي.

المطلب الثالث: في مفهوم التهديدات اللاتماثلية.

المبحث الثاني: الرهانات الأمنية في غرب المتوسط.

المطلب الأول: من منظور حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثاني: من منظور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: من منظور الدول المغاربية.

الفصل الثالث: الحوار الأطلسي المغربي كألية لبناء الأمن.

المبحث الأول: الحوار الأطلسي المغربي المفهوم والتطور.

المطلب الأول: مفهوم الحوار الأطلسي المغربي.

المطلب الثاني: برنامج عمل الحوار الأطلسي المغربي.

المطلب الثالث: مواقف الدول المغاربية من الحوار الأطلسي المغربي.

المبحث الثاني: تقييم الحوار الأطلسي المغربي وانعكاساته على الأمن في منطقة غرب المتوسط.

المطلب الأول: ماذا بعد مبادرة إسطنبول 2004.

المطلب الثاني: تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، ومستقبل الحوار الأطلسي المغربي.

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

1.التعريف بالموضوع:

كان للتحويلات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم، الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية في ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري التقليدي، إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى الطابع المجتمعي، وذلك بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية التي تترصد بالدولة والمجتمع، خاصة الإرهاب الذي أخذ صيغة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا الهجرة غير الشرعية التي تمثل تلك المجموعات البشرية الهائلة التي تنتقل من الجنوب إلى الشمال سعياً منها للعيش الكريم. إذن إشكالية الأمن في المتوسط بشكل عام والمتوسط الغربي بشكل خاص تكمن في عديد الأزمات الداخلية التي تعاني منها دول هذه المنطقة خاصة الجنوبية منها، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، والأهم من ذلك التنافس الأوروبي-الأمريكي على المنطقة المتوسطية وسعي كل جهة لفرض سيطرتها على المناطق الجيوستراتيجية فيها، بالإضافة إلى أن موجة الثورات الشعبية (ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي) التي اجتاحت بعض الدول من العالم العربي منذ نهاية 2010.

ويعتبر الحلف الأطلسي من بين الفواعل الأساسية المؤثرة في بناء الأمن العالمي عامة؛ والأمن المتوسطي خاصة (على الأقل بالنسبة للدول المنتمية إليه)، وبناءا عليه تركز دراستنا على دور الحلف في بناء مفهوم الأمن في المنطقة المتوسطية بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة.

2. أهمية الموضوع:

تكمّن أهمية موضوع الدراسة في إمكانية فهم الدوافع؛ والعوامل التي تتحكم في علاقة الحلف الأطلسي بدول غرب المتوسط؛ وهذا بهدف الوصول للدور الذي يلعبه هذا الحلف في بناء الأمن في هذه المنطقة، وهنا تبرز الأهمية العلمية والعملية لموضوعنا:

أ. الأهمية العلمية: تتمثل في العناصر التالية

- الاهتمام بالدراسات الأمنية، خاصة مفهوم الأمن، وكذلك النظام الإقليمي حيث أننا سنتطرق الى الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبذلك فهم بناء العملية الأمنية في المتوسط بشكل عام، وفي المتوسط الغربي بشكل خاص، إضافة إلى ذلك معرفة علاقة حلف الشمال الأطلسي ببناء الأمن في المتوسط الغربي، وذلك من خلال تحليل الحوار الأطلسي المغربي.

- الاهتمام بمنطقة غرب المتوسط كنظام إقليمي متميز، يحظى باهتمام فواعل دولية عديدة.

- البحث في تأثير استراتيجية حلف شمال الأطلسي على بناء الأمن في منطقة غرب المتوسط.

- معرفة موقف الدول المغربية من استراتيجية الحلف (مشاركة في بناء الأمن أم هي مجال للهيمنة)

ب. الأهمية العملية: تتمثل في

- الموضوع يدخل في مجال تخصصي (دراسات متوسطة)

- اثارة هذا الموضوع في خضم ما تشهده منطقة غرب المتوسط يمكن ان يثري مجال الدراسات السابقة التي تصب في ذات السياق.

3. الإشكالية:

انطلاقاً من الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط، هل يشكل بناء الأمن فيها أولوية لحلف الشمال الأطلسي؟ أم أنه ضرورة تستوجبها حماية مصالح الدول العظمى في المنطقة؟
وتتفرع من الإشكالية، التساؤلات الفرعية التالية:

أ. فيما تكمن الأهمية الجيوبوليتيكية للمتوسط الغربي؟

ب. ماهي اهم المبادرات الأمنية التي تعاملت مع المتوسط الغربي؟

ت. ما هي استراتيجية الحلف الأطلسي اتجاه المتوسط الغربي؟

4. الفرضيات: تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضيات التالية:

_ تشكل الأهمية الجيوبوليتيكية للمتوسط الغربي عامل استقطاب لحلف الشمال الأطلسي للبحث عن آليات لبناء الأمن فيه.

_ تواجد مصالح دولية كبرى في المتوسط الغربي تستوجب تدخل الشمال الأطلسي لحمايتها.

_ كلما ازدادت حدة التهديدات الأمنية على الدول غرب متوسطة كلما أصبح تدخل حلف شمال الأطلسي ضروريا للحفاظ على الأمن فيها.

5. منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج والإقترابات المتنوعة وهي:

أ. المناهج: اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: ينطلق من ان العلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات فالتاريخ عنصر مساعد للتحليل السياسي فهو يزودنا بالأدلة المثبتة او المنفية لفرضيتها كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر، ويتم توظيفه في دراسة تاريخ العلاقات الأورومغاربية، والأورومتوسطية، وكذا مسار استراتيجيات الحلف في المنطقة.

المنهج القانوني: يسعى المختصون في القانون الدولي إلى اجراء تحليل منهجي لما يذكره المؤرخون والاعلاميون من وقائع وما يعتمده السياسيون من مواقف بغية استخراج الأعراف والمبادئ والقواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية كحق تقرير المصير والحياد، وتسوية النزاعات والتنظيم الدولي: اذ يهتم القانون الدولي بالحكم على السلوك الدولي، وذلك بما يتلاءم مع الشرعية الدولية، لذلك يستوجب الاستعانة بالمنهج القانوني لدراسة وتحليل مدى توافق أهداف ومبادئ حلف الشمال الأطلسي مع الأعراف الدولية المتعلقة بحفظ الأمن.

المنهج المقارن: يعتمد على استخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات المتبعة من طرف الدول والذي بموجبه يتم معرفة أفضل الاستراتيجيات التي تتلاءم مع الواقع الدولي، وتظهر استخدامات هذا المنهج في دراستنا من خلال إظهار الفرق بين السياسات المتبعة من طرف الحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والدول المغاربية، وذلك لبناء العملية الأمنية في المتوسط الغربي.

ب. الإقتربات:

-الإقتراب المؤسساتي: ظهر هذا الاقتراب كرد على الاقتراب التاريخي والقانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسة ان الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد ابعاد قانونية ودستورية ومن هنا أصبح الاهتمام منصبا حول دراسة الحقائق السياسية كما تركز الدراسة في هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل، لذلك اعتمدنا على هذا الاقتراب لفهم الحلف الأطلسي كهيكल تنظيمي يضم دول عديدة من أقطاب متعددة.

-الإقتراب الجيوبوليتيكي: المقاربة الجيوبوليتيكية تخوض في دراسة الدولة من وجهة نظر سياسية في إطار واقعها الجغرافي، بحيث أن الحديث عن مكانة وأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تستوجب الاستعانة بالاقتراب الجيوبوليتيكي.

-الاقتراب الأمني: الواقع الأمني المتوسطي يستوجب دراسة تحليلية لأهم التهديدات لإيجاد حلول ناجعة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والذي سيظهر استخدامه جليا في الفصل الثاني عند محاولة فهمنا لأهم التهديدات الأمنية التي تتربص بدول المتوسط الغربي.

6. حدود الدراسة

من أجل تناول الموضوع لا بد من تحديد الإطار المكاني والزمني للدراسة، وانطلاقا من العناصر السابقة تكون حدود الدراسة كالتالي:

بالنسبة للإطار الزمني للدراسة، فقد تم تحديد الفترة الزمنية من 1949 إلى 2004 لكون سنة 1949 تمثل سنة شروع حلف الشمال الأطلسي في مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني معها.

دون إغفال إمكانية العودة إلى فترات زمنية سابقة من أجل التعرض والإشارة إلى أحداث لها صلة بموضوع البحث على غرار الإشارة إلى الحوارات الأمنية السابقة مثل حوار اتحاد أوروبا الغربية مع الدول المتوسطية.

أما فيما يتعلق بالإطار المكاني، فسيكون البحر الأبيض المتوسط الحيز المكاني الجامع للدراسة، وهذا بعد الأخذ بعين الاعتبار المعيار الاستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية، والذي يقول بوجود مجموعة من العلاقات التعاونية بينها سياسية كانت أو اقتصادية.

ومن بين هذه العلاقات سنقوم بالتركيز على الحوار الأطلسي-المتوسطي، وعلاقة الدول المغربية منها (الجزائر، تونس، ليبيا، والمغرب) في تعزيز هذا الحوار.

7. أدبيات الدراسة:

يعتبر تعاظم دور حلف شمال الأطلسي في الساحة الدولية من أهم الأسباب التي دفعت الباحثين في مجال العلوم السياسية إلى محاولة فهم ظاهرة الحلف ووظائفها تماشياً مع المتغيرات وتأثيراتها على الأمن والسلم الدوليين وفي هذا السياق نذكر مجموعة من الأدبيات التي تم الاعتماد عليها في دراسة الموضوع.

أ. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي: نحو هندسة أمنية شاملة في المتوسط، الصادر عن المكتبة العصرية بالجزائر في 2005، والذي تناول بالتحليل القضايا الأمنية في المتوسط مبيناً كيف أن المنطقة انتقلت في ظرف زمني قصير نسبياً من مناخ الإدراك المتبادل للتهديد والحشد العسكري الأور واطلسي في المتوسط، إلى إقامة أطر للتعاون والتشاور في المسائل الأمنية الإقليمية.

ويتوقف عند الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي محللا محتواه ودوافعه وأهدافه، مشيراً إلى أهمية الانخراط فيه للإفادة منه قدر الإمكان ومحدراً في نفس الوقت من مغبة توظيف الجزائر والدول العربية الأخرى من خلال هذا الحوار لخدمة مصالح الغير وتحقيق أهداف أخرى لا علاقة لها بالهندسة الأمنية في المتوسط.

ب. عماد جاد، **حلف الاطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سنة 1998، الكتاب تعرض للمسيرة، التطورية للحلف الأطلسي منذ إنشائه 1994، والتركيز على قدرة الحلف التكيفية مع التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية التي ولد فيها الحلف الأطلسي. الكتاب يشير بإيجاز إلى موضوع الحوارات الأمنية التي أطلقها الحلف الأطلسي مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن الكتاب يشكل مساهمة متميزة تساعد على فهم المهام الجديدة للحلف الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة، على الرغم من أن الفترة التي تلت إصدار الكتاب عرفت العديد من التطورات.

ت-زهيرة حواس: **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**، تحت إشراف الدكتور عبد النور بن عنتر، في سنة 2010/2011.

في هذه الرسالة تناولت الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الحوارات الأمنية في المتوسط، والتركيز بشكل كبير على ماهية الحوار المتوسطي الأطلسي، وذلك بهدف فهم التركيبة الأمنية لإقليم البحر الأبيض المتوسط كذلك فإن الدراسات حول الأمن في المنطقة المتوسطية تحظى باهتمام كبير لدى مراكز البحوث المتخصصة ومعاهد الدراسات وهنا يمكن أن نشير إلى:

الدراسات الصادرة عن مركز البحث "Rand Corporation" بساننتا مونيكيا بالولايات المتحدة الامريكية، الذي يختص بنشر مختلف المقالات والدراسات حول مختلف المسائل الأمنية والمقاربة الامريكية تجاهها.

أما المؤلفات الصادرة باللغة الإنجليزية، فنجد العديد منها ونذكر على سبيل المثال:

- بوزان وويلفر (Buzzan&Waever)، **Region and Powers**: 2003. هذا الكتاب طور فكرة أنه منذ انتهاء الاستعمار والإقليمية، أصبحت أنماط الأمن أكثر بروزا في السياسة الدولية، الكتاب جمع بين النظرية التشغيلية للأمن الإقليمي مع تطبيق عملي عبر كامل للنظام الدولي. تغطي الفصول الفردية أفريقيا والبلقان ورابطة الدول المستقلة وأوروبا وشرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، أوروبا، الشرق الأوسط، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا. وينصب التركيز الرئيسي على فترة ما بعد الحرب الباردة، ولكن يتم تتبع تاريخ كل مجمع الأمن الإقليمي يعود إلى بداياته. من خلال ربط الديناميات الإقليمية للأمن في المناقشات الحالية.

8. تقسيمات الموضوع:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاث فصول، وكل فصل يتفرع منه مبحثين، ومن كل مبحث تتفرع مجموعة من المطالب.

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان "حلف الشمال الأطلسي ومنطقة غرب المتوسط"، يتم التعرض في المبحث الأول إلى الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لمنطقة غرب المتوسط، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى نشأة وتطور حلف الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى مؤسساته، وأهم الاستراتيجيات التي تبناها منذ عام 1999 إلى غاية 2011.

الفصل الثاني: حمل عنوان "الأمن غرب المتوسط: استراتيجيات جديدة لتهديدات متجددة"، تم التعرض من خلال المبحث الأول إلى تطور مفهوم الأمن والتهديد، وكذا تحليل الأمن من المنظور التقليدي إلى المنظور الموسع النقدي، علاوة على ذلك ذكر أهم التهديدات الجديدة التي تواجهها منطقة غرب المتوسط خاصة اللاتمائية منها، أما المبحث الثاني فسنتناول من خلاله الرهانات الأمنية في غرب المتوسط، وهذا من منظور حلف الشمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وكذا الدول المغاربية.

الفصل الثالث: جاء هو الآخر حاملا لعنوان "الحوار الأطلسي المغاربي، المفهوم والتطور"، وفيه بحثت الدراسة في المبحث الأول عن مفهوم الحوار الأطلسي المغاربي، والبحث في برنامج عمل الحوار، وستخص الدراسة بذكر مواقف الدول العربية من الحوار الأطلسي المغاربي، أما في المبحث الثاني فسيقيم من خلاله هذا الحوار وانعكاساته على الفترة التي تلت مبادرة إسطنبول 2004، كما أن مستقبل الحوار الأطلسي المغاربي، بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا كان له نصيبه في ختام البحث.

9. صعوبات الدراسة

إن أغلب الصعوبات التي اعترضت إعداد البحث متعلقة بالتعقيد الذي تتميز به عملية بناء الأمن في منطقة غرب المتوسط خاصة مع ظهور تحديات جديدة، وبالتالي شح المعلومة الموثوقة فيما يتعلق بذلك، وكذا ضعف الصادر المتعلقة بالأزمة الليبية وتدخل حلف الشمال الأطلسي فيها، وهذا بالطبع راجع إلى حداثة الموضوع.

الفصل الأول:

حلف الشمال الأطلسي ومنطقة غرب المتوسط

من خلال مبحثين (02) يتناول الفصل الأول، العلاقة التي تربط بين الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لمنطقة غرب المتوسط بالحلف الأطلسي، وهذا من خلال مقارنة معرفية تستهدف بالأساس التطرق للمفاهيم والعناصر الأساسية للدراسة، بدءاً من التعرض للأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية للمتوسط الغربي، وكذا نشأة وتطور مؤسسة حلف الشمال الأطلسي، وهذا بهدف التمهيد لفهم مدى تأثير هذه المنطقة على المحيط العالمي.

المبحث الأول: أهمية منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية

الجيوستراتيجية (Géostratégie) هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة من ناحية استخدامها في تحليل وفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، وتبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم، وتتناول العناصر أو العوامل الجغرافية العشرة: (الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافية، المناخ، الموارد، السكان).¹

تكمن الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط في كونه مسطح مائي محصور بين قارات العالم القديم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)؛ وتبلغ مساحته 2,5 مليون كيلومتر مربع، وقامت حوله حضارات بشرية عريقة قادت العالم قرونا طويلة، وقد كان وما زال يعتبر كأهم الممرات المائية على سطح الكرة الأرضية، ويعتبر من أهم طرق التجارة الدولية، فضلا عن قيمته الاستراتيجية الكبيرة، مما يزيد المنطقة أهمية استراتيجية بالغة.²

تتميز البنية الجيولوجية للبحر الأبيض المتوسط بكونها تنقسم إلى حوضين رئيسيين، تفصل بينهما سلسلة صخرية تعرف بالعتبة الصقلية/التونسية لا يتجاوز عمق المياه فيها 400 متر، مقابل 4000 متر هي متوسط العمق في الحوضين الشرقي والغربي، ويبلغ طول هذه العتبة 140 كيلومتر، تبدأ ببون في الصقلية ومراسلة بتونس.

¹ كمال أبو الظاهر، "النظريات الجيوستراتيجية العالمية"، ب د ن، ب س ن، ص 6.
² "أهمية البحر الأبيض المتوسط"، نقلا عن موقع موضوع، تاريخ الاطلاع: 2016/07/31، على الرابط الإلكتروني:

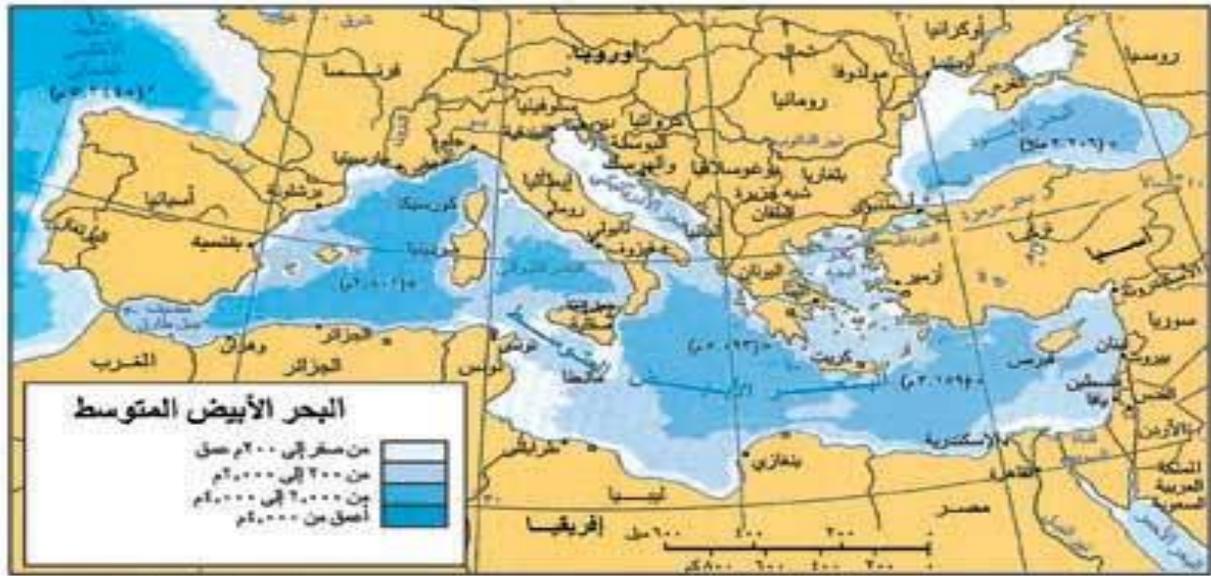
<http://mawdoo3.com>

ويتصل الحوض الغربي بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل افريقيا عن أوروبا، ويضيق في نواحي مدينة طنجة المغربية إلى ان تصبح المسافة بين الساحلين المغربي والاسباني لا تكاد تتجاوز 14 كيلومتر.

يتصل الحوض الغربي شمالا على البحر التيراني المحصور بين البلقان وجزر كورسيكا وسردينيا، وتنتصب في هذه المنطقة سلسلة جبال بركان تتميز بعمق مياهها الذي يصل إلى أكثر من 3700متر، في حين يقل عمق المياه غربا باتجاه جزر البليار الاسبانية ليكون في حدود 2800 كلم^{1,2} ولعل مركز اهتمامنا سيكون منصبا على الحوض الغربي والذي لا يمكن فصله لا جغرافيا ولا جيوسياسيا عن البحر الأبيض المتوسط.

لكن تنوع طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية جعلته متباينا ولو نسبيا عن الحوض الشرقي، بناء على ذلك سنبين خصائص هذه المنطقة دون الخروج من الإطار الكلي للبحر الأبيض المتوسط اذ يشكل هذا الحيز ا الجغرافي ثلث مساحة البحر الأبيض.

¹ "البحر الأبيض المتوسط... قصة الحضارة"، نقلا عن موقع الجزيرة. نت، تاريخ الاطلاع: 2016/08/12، على الرابط الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>



هذه الخريطة ليست مرجعا في الحدود الدولية

خريطة رقم 01: تبين الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط¹

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، ليس فقط لتوسطه ثلاثة قارات (أوروبا وإفريقيا وآسيا)، ولكن بالأساس لكونه معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي. كما يشكل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية.... فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية، خاصة وأنه كان دوما كذلك مع انه حوض امتاز بالصراعات والحروب إلى جانب التنافس والتعاون أيضا.

لقد حظي البحر الأبيض المتوسط بمكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدلا من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح. كما كان هذا الحوض مجالا للتنافس ن في ظل الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذان تنافسا حول هذه المياه الدافئة

¹ خريطة رقم 1: تبين الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

بشكل يجعل عدد من المفكرين الاستراتيجيين يعتبرون هذه المنطقة وما حذاها قلب العالم النابض Strategic

¹.heartland

وهكذا يمكن القول إن هذه المنطقة جد حيوية لإقامة القواعد العسكرية، بحيث تمنح إمكانية السيطرة على الأوضاع في أي أزمة أو حرب، وهذا ما يؤكد ماكيندر (Makinder) * في قوله "بأن مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسطة... إذ أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط لن يكون إلا بموافقة قوى البحر، التي بإمكانها إغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية"². وهو الشيء الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تكثف من وجودها في المتوسط، ففي حدود الخمسينيات وصل عدد السفن الحربية الأمريكية في المتوسط إلى ما يزيد عن خمسين سفينة والتي عرفت فيما بعد بالأسطول السادس.³

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة غرب المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط من أهم البحار والمسطحات المائية على وجه الكرة الأرضية ما يجعل منه ذو أهمية عظيمة على صعيد العديد من المستويات خاصة الاقتصادية منها، وهذا بفعل الثروات الباطنية الاستراتيجية التي يحتويها ما جعل هذه المنطقة مساهمة أساسية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تسابق القوى الكبرى نحو السيطرة عليها.⁴

¹ Khader Bichara: "L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité", Paris: le Harmattan, 1995, P.21.

* ماكيندر (Makinder)، 1947-1861: جغرافي بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية، في عام 1904 ألف كتاب "المحيط الجغرافي للتاريخ" وهو صاحب فكرة قلب الأرض.

² مراد إبراهيم الدسوقي، "القضايا الاستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 123، ص 123.

³ شاكري قويدر، "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، 2014-2015، ص

⁴ "أهمية البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق الذكر.

أهمية القوة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط زادت في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتتها نهاية الحرب الباردة، فانتشرت على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول. فأصبحت القوة الاقتصادية هدفا تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية.

يكتسي البحر الأبيض المتوسط أهميته الاقتصادية من كونه معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية كما ساهم في تنشيط وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع¹ خاصة خلال فترة الحرب الباردة باعتبار ان هذه البقعة الجغرافية تزخر بثروات طبيعية تتمثل بالأساس في النفط والغاز اللذين يتمركزان في المنطقة الجنوبية للمتوسط، إلى جانب المعادن كالفسفات والحديد، والثروة السمكية وغيرها من الثروات البحرية الحيوانية، والثروات البحرية النباتية التي تثير رغبة الدول العظمى للسيطرة عليها.²

لذلك يعتبر الباحث الأمريكي **مورتون كابلان (Morton Kaplen)** * ان مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقود القادمة على تطور المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، وهذا راجع لكون أوروبا الغربية أكبر تركيز للقوى البشرية الماهرة في العالم والتي تقارب مثلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الجهة الجنوبية فهي تمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة³.

ومن ناحية أخرى تشكل دول جنوب وشرق حوض المتوسط وخاصة دول الاتحاد المغاربي سوق استيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية الأمر الذي يفرض الاعتماد المتبادل بين ضفتي حوض المتوسط.

¹ برد رتيبة، "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر :

كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008/2009، ص، 56.

² تيباني وهيبية، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو: 2013/2014، ص، 25.

* **مورتون كابلان (Morton Kaplen)**: أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، قدم أداة جديدة لدراسة العلاقات الدولية، وتحليل النظم.

³ محمود مرسي، "دراسات في الجغرافيا السياسية"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص، 7.

المبحث الثاني: حلف الشمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organisation):

المطلب الأول: نشأة وتطور الحلف

تعود الخلفية التاريخية لنشأة حلف شمال الأطلسي بحسب العديد من المفكرين إلى فترة ما قبل الإعلان الرسمي عن انعقاد الحلف أي قبل عام 1949م، فبرأيهم أنه يعود إلى التحالف الذي ربط بين كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة ان جذوره ترجع إلى التاريخ المشترك بين أوروبا وأمريكا، بحيث ان اشتداد الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية، جعلت فرنسا وإنجلترا وبلجيكا واللكسمبرغ وهولاندا تسارع نحو حماية مصالحها و أمنها، و هذا بالدخول في تحالف عسكري تم عقد ميثاقه في 17 مارس من سنة 1947م بمدينة بروكسل، لكن سرعان ما تبين ان تلك الدول غير قادرة على مجابهة ما اعتبر توسعا سوفياتيا في الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر حلف شمال الأطلسي من أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، ضمّ عند نشأته 12 دولة في نهاية القرن العشرين، نشأت فكرة هذا الحلف عام 1929. بهدف تكتل الدول الديمقراطية في مواجهة النظم إذ فشلت الديكتاتورية الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية عصابة الأمم في معالجة المشاكل الدولية، وقد أوقف تنفيذ قيام الحلف ونشوب الحرب العالمية الثانية.¹

بدأ التفكير في إنشاء الحلف عقب كتابين في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدث ضجة كبيرة، وكان لهما أثر قويّ في الرأي العام الأمريكي. الكتاب الأول بعنوان "الإتحاد في كلارنس ستريت" سنة 1939، وكان من رأيه الذي ضمّنه الكتاب أنّ نظام عصابة الأمم مصيره الفشل، وأنّه لا بدّ أن يحلّ محلّها في الحال اتحاد بين

¹ بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة:2010/2011، ص، 491.

الدول الديمقراطية الخمس عشر (15) التي تربط بينها العوامل الجغرافية و التاريخية و المدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية و حرية الفرد، و تربطهم حالة السلام السائدة بينهم منذ أكثر من قرن، تلك الدول التي نادى بها كلارنس (Clarence)* باتحادها في الحال هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، بريطانيا ، إيرلندا ، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، السويد ، النرويج ، الدانمارك ، فنلندا ، سويسرا ، استراليا ، نيوزيلندا ، اتحاد جنوب إفريقيا؛ وأوضح كلارنس أن هذا الاتحاد ستمثل فيه أكبر قوى العالم، إذ يضم 30 مليون نسمة وأن هدفه ليس مهاجمة الديكتاتورية، بل الدفاع ضد أي اعتداء من خارج هذه الدول.¹

أ. التوقيع على معاهدة انشاء حلف الشمال الأطلسي:

شهدت المرحلة النهائية للحرب العالمية الثانية بعد استسلام ألمانيا و قبل القصف الذري لمدينة هيروشيما في اليابان 1946 اجتماع مندوبي 50 دولة ليوقعوا ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو 1945 والذي شكّل أملاً للعالم بإمكان المحافظة على السلام. ولم تمر 4 سنوات على ذلك حتى وجدت دول أوروبا الغربية نفسها معرضة للتهديد، الذي كانت طبيعته تحتاج إلى إجراءات حماية غير واردة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعطي الحق لأي دولة. بمفردها أو في إطار مشترك بالدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح. اتجه الأوروبيون الغربيون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، للبحث عن امكانية تحقيق الأمن المتبادل، وفي 4 أبريل 1949 وقّعت اثني عشر دولة، على معاهدة إنشاء حلف الشمال الأطلسي.²

تأسس حلف الأطلسي في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي.

¹ المرجع نفسه، ص، 492.

² نشأة ومبادئ وأهداف حلف الشمال الأطلسي، نقلا عن موقع المقاتل، تاريخ الاطلاع، 2016/07/16، على الرابط الإلكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec02.doc_cvt.htm

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبروز المعسكرين الغربي والشرقي، بدأت الاتصالات في 6 جويلية 1948 بين دول غرب أوروبا ثم توالى دخولها في الحلف الجديد تباعا. وفي 18 مارس 1949 أعلنت نصوص الميثاق الجديد، وحدد ميعاد التوقيع في أبريل 1949 في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

على الرغم من الضغوطات التي مارسها الاتحاد السوفياتي على الدول 12 بإيصال أن كل دولة من دول الحلف شاركت بالعدوانية ولكن رغم ذلك إلا أن هذه الدول وقعت اتفاقية حلف شمال الأطلسي في 4 أبريل 1949 في واشنطن، وصادقت عليها المجالس النيابية للدول الموقعة خلال الخمسة أشهر التالية للتوقيع وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، النرويج، الدانمارك، أيسلندا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ وكانت أول نتائج ذلك التحالف إنهاء الاتحاد السوفيتي حصاره لبرلين 9 ماي 1949 _تدرجيا بعد ذلك انضمت 4 دول ليصبح العدد 16 عضو ثم في 1951 تم دعوة تركيا واليونان للانضمام للحلف وانضمتا رسميا في 1952 كما انضمت أيضا جمهورية ألمانيا الاتحادية للحلف وكذا في 1982 انضمت اسبانيا.¹

ب. ميثاق حلف الشمال الأطلسي:

يعتبر حلف شمال الأطلسي حلف دفاعي ليس الغرض منه العدوان على أحد وأنه غير موجه ضد أحد، وأنه غير موجه بصفة خاصة من وجهة أخرى بل اشترط لعضوية الحلف توفر نظام ديمقراطي في دول الأعضاء قوامه سلطة الدستور وتعدد الأحزاب وحرية الفرد ومن أهم مواد الميثاق نجد ما يلي:²

¹ المرجع نفسه

² نشأة ومبادئ وأهداف الحلف، مرجع سابق الذكر.

المادة (1): نصت على تعهد الدول الأعضاء بحل النزاعات بطرق سلمية، وتجنب التهديد أو استعمال القوة في علاقاتهم الدولية، وهو ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (2): نصت على تعهد الدول الأعضاء بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لدعم التعاون بين الدول لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، كما تعهدوا بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية في بلادهم ونشر الرفاهية فيها.

المادة (3): نصت على إقرار إمكانية الدول الأعضاء الفردية والجماعية ضد أي اعتداء مسلح.

المادة (4): نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي احداها، أو تهديد استقلالها السياسي أو أمنها.

المادتان (5) و(6): تشير إلى اقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على احدى دول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك يجب المبادرة بحق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي وفقا للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.¹

ج. أهداف الحلف: يعمل الحلف على تحقيق جملة من الأهداف ولعل أهمها:

_ العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية، وذلك لدعم التعامل بين دول الحلف، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، كما يتعهدوا بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية في بلادهم.

_ العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف، بمعنى السهر على توفير الأمن لشعوبهم والسهر على رفاهيتهم في كل مجالات الحياة، خاصة منها الاجتماعية وذلك بتلبية حاجياتهم المعيشية والصحية والعمل على حمايتهم من أي خطر خارجي.

¹ North Atlantic Treaty Articles، نقلا عن الموقع الرسمي للناتو، تاريخ الاطلاع:2016/09/30، على الرابط الإلكتروني.
http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html

_ العمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء، أي التعاون يكون في جميع المجالات سواء اقتصادية ثقافية، اجتماعية ويكون لهذه الدول نفس الأهداف بغض النظر عن المصالح المختلفة.

_ توحيد الجهود للدفاع المشترك: بما أن العدو واحد مثلاً الإرهاب على سبيل المثال فلذلك وجب الاتحاد وتوحيد العلاقات أكثر متانة بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة هذا العدو لأن الهدف واحد وهو تحقيق الأمن.

_ العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردي أو جماعي، بمعنى أن يكون هناك مبدأ الضمان المتبادل، أي أن أي اعتداء مسلح على إحدى دول الأعضاء ويعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول، ويجب المبادرة مباشرة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي.

_ المحافظة على السلم والأمن الدوليين.¹

د. مبادئ الحلف: ويقوم الحلف على جملة من المبادئ الأساسية، أهمها:

_ تسوية جميع النزاعات الدولية بطرق سلمية.

_ الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

_ التعاون المتبادل بين دول الحلف في كل المجالات.

_ عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعاهدة.

_ التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن.

_ ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.²

¹ منظمة حلف الشمال الأطلسي، نقلا عن شبكة الموسوعة العربية، تاريخ الطلاع: 2016/07/21، على الرابط الإلكتروني.

<http://www.arab-ency.com/ar>

² ما هو حلف الشمال الأطلسي؟، مرجع سابق الذكر.

هـ . هيكله حلف الشمال الأطلسي.

تتوزع القوات العسكرية للحلف على ثلاث قيادات رئيسية:

1_قيادة التحالف في الأطلسي (Allied command Atlantic (ACLANT)

مقرها مدينة "تورفولك" بولاية فرجينيا الأمريكية وتمتد حدود مسؤوليتها، لتشمل المنطقة من القطب الشمالي حتى مدار السرطان، ومن السواحل الشرقية لأمريكا الشمالية حتى السواحل الغربية لأوروبا وإفريقيا، بما فيها البرتغال. وذلك عدا الجزر البريطانية وبحر المانش وتضم مجموعة من القيادات الفرعية هي: قيادة غرب الأطلسي، قيادة شرق الأطلسي، قيادة استخدام الأسطول، قيادة الغواصات، قيادة منطقة أيبيريا، قيادة الوحدة الدائمة.

2_قياد التحالف في أوروبا (Allied Command Europe(ACE)

مقرها مدينة "كاستيو" البلجيكية، ويتولى قيادتها جنرال أمريكي، وتمتد حدود مسؤوليتها من شمال أوروبا الى جنوب أوروبا بما فيها البحر الأبيض المتوسط، ومن الحدود الشرقية لتركيا الى ساحل الأطلسي عدا فرنسا وإيسلندا، ولها ثلاث قيادات فرعية تتمثل في:

قيادة قوات الحلفاء بشمال غرب أوروبا، قيادة قوات الحلفاء بوسط أوروبا، قيادة الحلفاء بجنوب أوروبا.¹

تتشابه قيادة التحالف في الأطلسي، مع قيادة التحالف في أوروبا، في تلقيها التوجيهات من اللجنة العسكرية. وذلك بالنسبة للمهام المكلفتان بها، في زمني الحرب والسلم، في نطاق المسؤولية المحددة. ولكل من القيادتين

¹ القيادات العسكرية والمدنية لحلف الشمال الأطلسي، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف الشمال الأطلسي، تاريخ الاطلاع: 2016/09/30، على الرابط الإلكتروني.

http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html

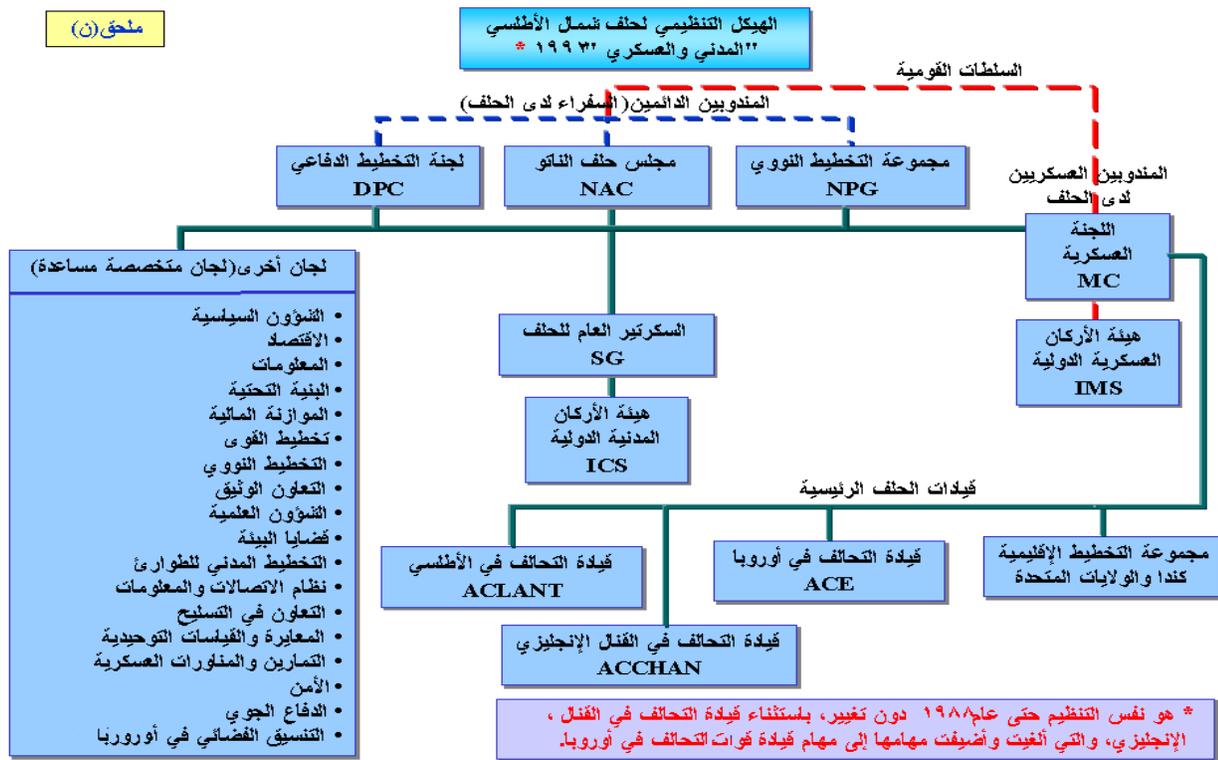
مندوبون رسميون في مركز قيادة الحلف الأطلسي، في بروكسل، الذين يقومون بتحقيق الاتصال مع كل من الناتو والدول الأعضاء فيه.

3-قيادة التحالف في القنال الإنجليزي(ACCHAN) Alliend Command Channel

مقرها بورت سموث (Port Smouth) بالمملكة المتحدة، وتمتد حدود مسؤوليتها من جنوب بحر الشمال حتى القنال الإنجليزي*. المهمة الأساسية لهذه القيادة تتمثل في السيطرة وتأمين الحماية للسفن التجارية واتباع استراتيجية الردع، في مواجهة جميع أشكال العدوان في حدود مسؤوليتها، بحيث تكون مستعدة لفرض وتأمين السيطرة على منطقتها، بالإضافة الى تقديم الدعم الى باقي قيادات الحلف الأخرى، والتعاون مع قيادة التحالف في أوروبا في تأمين المجال الجوي لمنطقة القنال.¹

¹ المرجع نفسه.

* القنال الإنجليزي: ممر مائي بين إنجلترا وفرنسا، يربط بين المحيط الأطلسي وبحر الشمال، وهو من أكثر الممرات المائية ازدحاما بحركة البواخر حيث تعبر من خلاله أزيد من 600 مركبة وسفينة بحرية يوميا.



شكل بياني رقم (1): يوضح هيكل حلف شمال الأطلسي.¹

المطلب الثاني: تطور حلف الشمال الأطلسي

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وذراعها العسكرية الباردة بين القطبين، بدأت الجمهوريات السوفيتية السابقة بإعلان استقلالها، واتبعت روسيا الاتحادية واثرة الاتحاد السوفيتي في ظل أول رئيس روسي (بوريس يلتسن) منهجا سياسيا جديدا ميزته الأساسية تكمن في التعددية الحزبية، واقتصاديا يقوم على حرية السوق في هذا المناخ الجديد عام 1991، عقدت منظمة حلف شمال الأطلسي، قمة لها في روما قامت فيه بأول مراجعة للمفهوم الاستراتيجي الذي كان سائدا طيلة فترة الحرب الباردة.²

¹ شكل بياني رقم (1): يوضح هيكل حلف الشمال الأطلسي، على الرابط الالكتروني.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/fig08.gif_cvt.htm

² عدنان السيد حسين، التوسع الأطلسي، بيروت، لبنان: 2009، ص، 76.

وتبنت مفهوما استراتيجيا جديدا تضمن التمسك بالمبادئ الأساسية التي قام على أساسها هذا التحالف عام 1949، في هذه الأثناء كان يدور على ساحة بعض جمهوريات أوروبا الوسطى والشرقية نقاش حاد عندما امتنعت القيادة الأطلسية عن قبول بعض هذه الجمهوريات أعضاء في التحالف، وتمحور النقاش حول نقطة مركزية صاغها الرئيس التشيكي الأسبق (فاكلاف هافيل) على الشكل التالي: ما جدوى بقاء هذه المنظمة التي كان هدفها حماية بلدان أوروبا الغربية من الخطر أو التهديد السوفيتي إلى بلدان عدة، وبما أن الدولة الجديدة تسعى للمحافظة على الفضاء السوفياتي، أي إعادة الهيمنة على البلدان التي كانت تدور في فلكها، فلماذا لا تفتح المنظمة الأطلسية أبوابها أمام البلدان الخائفة من هذا التهديد والراغبة في الانضمام إلى المنظمة المذكورة؟¹

نتج عن هذا النقاش تبني القيادة الأطلسية عام 1994 مفهوما جديدا هو أن تنتظر فيها البلدان الراغبة في الانضمام لتعزيز الثقة والتعاون بينها وبين المنظمة. قرر حلف الشمال الأطلسي مراحل التوسع على النحو التالي:

أ. المرحلة الأولى: تبدأ من عام 1997 تنتهي عام 1999 وفيها يتم انضمام بولندا، المجر، التشيك.

ب. المرحلة الثانية: تبدأ من عام 1999 تنتهي عام 2003 وفيها يتم انضمام روما، بلغاريا، النمسا، سلوفاكيا، ألبانيا.

ت. المرحلة الثالثة: تبدأ من عام 2003 وتنتهي في عام 2010 وفيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث: فنلندا، السويد، دول رابطة الدول المستقلة، وجمهوريات يوغوسلافيا سابقا.

اعتبر المراقبون أن القمة التي عقدها التحالف الأطلسي يومي 19 و20 أكتوبر عام 2010 في العاصمة البرتغالية لشبونة، تاريخية ومفصلية من جهة المواضيع والقضايا التي طرحت ونوقشت والقرارات التي صدرت.²

¹ المرجع نفسه، ص، 77.

² محمد عزيز شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية"، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، 1978، ص، 44.

وأن الجهة القادة والمسؤولين الذين حصرها هذه الاجتماعات هو ضمان 1949 أن الهدف الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، كما جاء في وثيقة إنشائه حرية وأمن كل أعضائه بوسائل سياسية وعسكرية، والدفاع عن القيم التي تنشئها الديمقراطية، والمحافظة على حقوق الإنسان وأولوية القانون والمساعدة على السلم والاستقرار الدوليين وحقوقا في كل المناطق الأورو أطلسية. وهكذا توجه المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، لتحقيق هذه الأهداف عبر ثلاث محاور أساسية هي:

الأمن، التشاور، الردع، إلى جانب الدفاع تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الأورو أطلسية يتعهد التحالف بإدارة الأزمات والشراكة، اجراء مقارنة للأمن في القرن الحادي عشر تقوم على تعريف عريض للأمن يعترف بأهمية العوامل السياسية، اقتصادية، اجتماعية، والاحتفاظ بالإمكانيات العسكرية الفعالة وتطوير الإمكانيات الأوروبية داخل الحلف، ومتابعة سياسة فتح الأبواب للانضمام إليه للبلدان الراغبة في ذلك.¹

المطلب الثالث: أجهزة حلف الشمال الأطلسي

لحلف الشمال الأطلسي أجهزة يعمل من خلالها على تحقيق أهدافه، مما جعل بعض الدارسين والمختصين في الأحلاف العسكرية يقسمونها إلى جهازين أساسيين أحدهما سياسي والآخر عسكري وهما:

1) مجلس شمال الاطلسي North Atlantic concil :

هو بمثابة السلطة العليا داخل الحلف، وقد تم انشائه بمقتضى المادة التاسعة (9) من معاهدة حلف شمال الأطلسي، ويعتبر أعلى هيئة في الناتو لاتخاذ القرار إذ يسعى لتحقيق إمكانية التشاور والتعاون السياسي بين الحلفاء، وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف وهو مسؤول عن اتخاذ القرارات حول المسائل الأمنية من خلال التشاور بين الأعضاء ويجتمع من مرة إلى مرتين كل عام (جلسة عادية) وبناء على طلب أحد

¹ المرجع نفسه.

الأعضاء (جلسة غير عادية) ، ويرأس هذا المجلس الأمين للحلف ، وتساعد المجلس لجان دائمة منها :لجنة الخطيط والدفاع، لجنة شؤون الدفاع النووي ،اللجنة الاقتصادية، لجنة التسليح، اللجنة السياسية.

أما الأمانة للحلف تعتبر الإدارة المدنية لتسير شؤون الحلف إداريا تحت رئاسة الأمين العام ويعتبر الناطق الرسمي للحلف.

(2) اللجنة العسكرية Military committee

هي الجهاز العسكري الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، وتكمن مهمة هذه اللجنة في التخطيط للسياسات العسكرية المتعلقة بالحالف.

وتتكون اللجنة العسكرية من رؤساء الأركان العسكرية للدول الأعضاء، وتجتمع اللجنة مرتين سنويا وهذا في الظروف العادية، والأداة التنفيذية للجنة العسكرية تتمثل فيما يعرف بالمجموعة الدائمة التي تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، غير أن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف أدى إلى إلغاء المجموعة الدائمة وتم إبدالها بجهاز جديد عرف بالهيئة العسكرية¹

المطلب الرابع: استراتيجيات حلف شمال الاطلسي

أولا: استراتيجية الاحتواء (Containment Strategy).

لقد ظهرت استراتيجية الاحتواء التي تبناها الحلف الأطلسي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقد تبناها ونفذها "هاري ترومان" وقام ببناء إطار نظري لسياسة الاحتواء ، كما أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وبلورة إطارها

¹ ليلة مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الاطلسي: العلاقات الامريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة(1995_2000)،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص، 73.

"جورج كينان" الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفياتية ، إذ يقول كينان " إن الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة حبس و نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الضرب ، أو تلك التي تشغل فراغات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحوى إحداث تغييرات تتلاءم و الأهداف البعيدة لهذه الاستراتيجية"¹ . وكما يؤكد أيضا جورج كينان على أن روسيا كانت أكثر تعقلا وتدبرا لعواقب تصرفاتها من ألمانيا النازية، وهنا تكمن فرصة الغرب في احتواء الاتحاد السوفياتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه، إذ بهذه الطريقة يمكن أن يضع أثرين في نفس الوقت وهما-مقاومة التوسع السوفياتي والحيلولة دون ابتلاعه دولا جديدة.²

إن إجبار الاتحاد السوفياتي على التخلي عن استراتيجية التوسعية يتأثر الضغط الغربي ضده الذي كان من الممكن أن ينتهي بتدمير النظام السوفياتي، وكان هذا الاحتمال كان بعيدا في رأي "كينان" لأن الاتحاد السوفياتي كان ضعيف نتيجة إشرافه في الحرب العالمية الثانية، كما أضاف " هاري ترومان " عنصر آخر لسياسة الاحتواء بحيث اعتبر أن الاستراتيجية الجديدة بمثابة ضرورة أساسية يقضيها الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولة التسلسل الشيوعي. وقد اعتمدت سياسة الاحتواء في بلوغ أهدافها على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفياتي بالقنابل الذرية اعتمادا على:³

- أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيدة لأي حرب يمكن أن تقع في المستقبل مع الاتحاد السوفياتي.

- أن التفوق الجوي بشكل رادعا استراتيجيا حاسما، إذ بمقدوره أن يدمر العدو.

¹ فيصل أحمد عباس، "استراتيجية الاحتواء.. هي الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية في فترة الحرب الباردة"، نقلا عن موقع وزارة الدفاع السودانية، تاريخ الاطلاع: 2016/09/18، على الرابط الإلكتروني: <https://mod.gov.sd/index.php/section-blog>

² نفس المرجع.

³ محمد الحرماوي، "استراتيجية الحلف الأطلسي"، نقلا عن موقع الحوار المتمدن، تاريخ الاطلاع: "2016/08/30"، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375431>

- أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة كان أكثر وفرا بمعيار التكلفة.

_السوفيات لن يجرؤوا على المخاطرة باستعمال القوة إلى أن يتوفر لديهم الأسلحة الذرية.

_أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة كان أكثر وفرا بمعيار التكلفة.

وقد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسية الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفييتي بجدار سميك من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان، ويمكن أن نفهم من كل ما قللناه أن استراتيجية الاحتواء قد صادقت عدة أخطاء غير متوقعة على اعتبار أن استراتيجية موسكو كانت تتخذ الأسلوب الحماي وهذا الذي لم تعمل حسابه الولايات المتحدة الأمريكية منه تبلورت وتطورت استراتيجية أخرى وهي " استراتيجية الانتقام الشامل " .

ثانيا: استراتيجية الانتقام الشامل (Strategy of Massive Retaliation):

بعد فشل سياسة الاحتواء في وقف المد الشيوعي اتجه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق " ديون فوستر

دلاس " إلى بلورة استراتيجية الانتقام الشامل، واعتبرها أنها ستكون الأصح لكل الخطاء التي تعرضت سياسة

الاحتواء واستراتيجية الانتقام الشامل ارتكزت على ثلاث وسائل وهي:¹

1. تخفيف عدد القوات البحرية الأمريكية في ذلك خفض في نفقات التسلح.

2. إقامة حزام واضح حول الكتلة السوفياتية، وزيادة تطويقها من اتجاه الشرقيين الأوسط والأقصى عن طريق

حلف بغداد وسايغو* .

¹المرجع نفسه.

* حلف سياتو: هو اتفاقية وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وبريطانيا استراليا، باكستان والفلبين وتايلاند، في سنة 1950 بهدف وقف المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، وتم حله في عام 1953.

3. ضمان عدم تغير الحظ الفاصل عن طريق القوة النووية الرادعة للقيادة الجوية الأمريكية، واعتبار أي محاولة من السوفيياتي أو الصين للعبور بمثابة مبرر لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب شاملة ضدهما.

تعرضت نظرية الانتقام الشامل أثناء الحرب الهند الصينية 1954 إلى اختبار ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي معا.

فعلى سبيل المثال نجد أنه عندما اهتز مركز فرنسا العسكري بعنف من الفيتنام وأوشكت على الاستسلام، فكان أنداك الموقف أمام الحكومة الأمريكية يتمثل في الأخذ بأحد الخيارين لا ثالثا لهما: إما الإقدام على عمل عنيف لإثبات أنها كانت تعني نوع التهديد. أو أن نأخذ موقف سلبي وتدعى لضغوط الأمر الواقع وهو ما حدث بالفعل، ولسلبية هذه النتيجة انتقدت المبادئ التي اعتنتها هذه الاستراتيجية وقد وصلت هذه الانتقادات إلى أوساط الحكومة والكونغرس معا، وفي نهاية توصلوا إلى أن هذه الاستراتيجية لم تكن تحدي نفعا وذلك لاستحالة استخدام الأسلحة النووية فيها.

ثالثا: استراتيجية الاستجابة المرنة (Strategy of Flexible reponse):

كان الداعي من اتخاذ هذه الاستراتيجية هو توفير أكبر قدر ممكن من الحرية والمرونة والدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقم فيها الولايات المتحدة الأمريكية أ بحكم ارتباطها الدولي الواسع وبسبب التطورات التكنولوجية المستمرة في إنتاج الأسلحة النووية ووسائل توزيعها ونقلها.¹

وهي استراتيجية تعني تطوير القدرات العسكرية بما يكفي لمواجهة أي تحدي والتصرف في مواجهة أية مشكلة، وتبلورت أسس الاستراتيجية حول مجموعة من النقاط أهمها:

¹ مزيان رياض، "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص 35...41.

1- تكوين قنوات مجهزة بالصواريخ الاستراتيجية التي لا يمكن إصابتها أو تدميرها، وذلك بهدف توجيه ضربات قاتلة للعدو.

2- تكوين قنوات خفيفة الحركة مزود بأحدث الأسلحة الممكنة استخدامها في القتال.

3- إنشاء بناء قوي من التحالفات العسكرية.

4- ضمان استخدام الوسائل والإمكانيات المتاحة لبرنامج التسليح الأمريكي بأقصى كفاية ممكنة وأضاف إليها هيربرت كاهن ضرورة تنويع وسائل الردع وتطويرها كما يزيد من فعاليتها حتى تتمكن الوم أ ليس فقط أن تردع أي هجوم شامل على الأراضي الأمريكية واقترح كاهن العناصر القتالية لتشكيل قوة الردع:

1- زيادة المخزون الأمريكي والقنابل النووية والاستمرار في تحينها حتى يمكنها من أن تمنع عدوا يملك السلاح نفسه من انتقاله.

2- تطوير القدرات العسكرية التقليدية لخوض الحروب المحدودة بدون الحاجة إلى استخدام أسلحة الدمار.

3- زيادة قوة احتمال هذه الأسلحة على نحو يصعب من تدميرها أو الحد من فعاليتها.

4- القدرة على تدمير العدو تدميرا تاما بالضربة الأولى، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بادئة

بالضربة جمّت أراضيها وهذه الاستراتيجية دار على أساسها الصراع مع الكتلة السوفياتية وقد وافقت

الدول الأعضاء في حلف الأطنطي عام 1967 على اعتناقها كأساس لسياسات الحلف الدفاعية ومن

أشكال الرّد المرن هو تخفيض الوم أ من نسبة الاتفاق العسكري على العقيدة على أنه شكل أزمة للدول

الأوروبية أعضاء الحلف.¹

¹ المرجع نفسه، ص، 42

رابعاً: استراتيجية الحرب المحدودة

بعد فشل استراتيجية الانتقام الشامل، بدأ البحث عن مجالات أقل نطاقاً يمكن أن تستخدم فيها بعض الأسلحة النووية، وذلك لزيادة مرونة الدبلوماسية الأمريكية ودعمها في النزاعات المحدودة بقوة فعالة تتناسب مع أهداف كل نزاع على حدة وقد أسهم " روبرت أوسجو " في "كتابته الحرب المحدودة والتّحدي الاستراتيجية الأمريكية"، وتقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أن الوم أ عليها أن تستعدّ لخوض الحروب المحدودة بما يضمن لها النصر، واقترح استخدام الأسلحة النووية في هذه الحروب.

- وهذه النظرية تعرّضت لانتقادات شديدة أبرزها أنّ محدودية الحرب هي وليدة طرفيها، وفي الواقع لم يكن من الممكن تطبيق هذه النظرية في وقت كان كلّ من الجانبين يمتلك فيه احتياطات ضخمة من الأسلحة النووية لاسيما الاستراتيجية ووسائل نقلها عبر القارات، وقد أدى تراجع تطوير القدرات النووية الدفاعية والهجومية بنوعها التكتيكي والاستراتيجي للكنتلتن مع إمكان استخدام هذه الأسلحة.

خامساً: استراتيجية القوة المضادة المقيدة (Strategy of controlled counterforce):

تقوم هذه الاستراتيجية على الضربة الانتقامية ذاتها وهي مبنية على الاعتبارات التالية:

- وضع احتمال فشل الردع برفع كلّ الجهود لمنع الحرب، وبالتالي فمن الصّوري التّوصل إلى الكيفية التي ستخوض بها الولايات المتحدة حرباً عامّة.

- الدرجات النسبية للتدمير التي تنجم عن الأنواع المختلفة للهجوم النووي، والسعي إلى تضيق خناق نطاق التدمير التي يمكن أن يلحقه العدو بالولاية المتحدة وحلفائها في الحرب.¹

¹ استراتيجيات حلف الشمال الأطلسي، نقلاً عن موقع المقال، تاريخ الاطلاع: 2016/09/17، على الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec02.doc_cvt.htm

- تهيئة حوافز قوية للعدو ومن شأنها أن تجعله يحجم عن تدمير المدن كما ستعلن واشنطن أنها ستقاوم الهجوم عليها بهجوم مضاد على الأهداف العسكرية.¹

- وأهم الاستراتيجيات التي تبناها الحلف الأطلسي على مدار الصراع الإيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي، يظهر لنا أغلبية أمريكية من حيث النشأة والتبني. فهذه الحقيقة بيّنت فعلا مدى التناقض الذي يحكم قوى الحلف (فرنسا وبريطانيا) باعتبارهما قوى حركتا مجرى العلاقات الدولية، رغم ذلك إلاّ أنهما لم يتبنيا أية استراتيجية عسكرية، وفتح المجال للوم أن تكون الوصي الوحيد على أغلب أعضاء الحلف.²

استنتاجات الفصل الأول:

حاول الفصل الأول الإجابة على العديد من النقاط المتعلقة، بالأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وغرب المتوسط بشكل خاص، بالإضافة إلى تحليل منظمة حلف الشمال الأطلسي منذ نشأتها وصولاً إلى أهم الاستراتيجيات التي يعتمدها لبناء الأمن في المنطقة المتوسطية، ولذلك يمكن أن نذكر أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من هذا الفصل والمتمثلة في:

- تعتبر منطقة غرب المتوسط منطقة مؤهلة أكثر من غيرها من الأقاليم المتوسطية الأخرى لتحقيق مستويات عالية من التنسيق.

- حلف شمال الأطلسي هو من أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، وأنشأ من طرف الدول الغربية خلال فترة الحرب الباردة لدعم أوروبا الغربية و تأمينها.

¹ المرجع نفسه.

² "استراتيجيات حلف الشمال الأطلسي" مرجع سابق الذكر.

- أن الهدف الأساسي للحلف الأطلسي هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها.

- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم تفعيل دور حلف شمال الأطلسي.

الفصل الثاني:

الأمن في المتوسط الغربي: استراتيجيات جديدة لتهديدات متجددة

انطلاقاً من التهديدات المتجددة التي تهدد البحر الأبيض المتوسط بشكل عام والمتوسط الغربي بشكل خاص، يحاول الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "الأمن في المتوسط الغربي استراتيجيات جديدة لتهديدات متجددة" البحث في مراحل تطور مفهومي الأمن والتهديد علاوة على ذلك فهم الاختلاف بين المفهوم القديم والحديث للأمن الذي بدوره يرتبط بتوسع طبيعة التهديدات الأمنية خاصة اللاتماثلية، منها وكذا التطرق إلى الرهانات الأمنية التي تواجه المتوسط الغربي، وهذا من منظور كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الدول المغربية.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن والتهديد

كان الأمن ولا زال في صدارة اهتمامات المجتمعات باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور والأزمنة بما يتفق والفطرة التي جبل عليها وهي غريزة البقاء وغريزة الدفاع ضد أي تهديد يمس حياته وكرامته وممتلكاته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أ. لغة:

الأمن في جوهره هو التحرر من الخوف وكل خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان في نفسه وعرضه وممتلكاته،¹ وحسب معجم منجد الطلاب فالأمن من الفعل آمن يأمن آمنا وأمانا، ويعني الاطمئنان وهو نقيض الخوف، ونقول أمِنَ منه أي سَلِمَ مِنْهُ وَأَمَّنَ عَلَى ماله عند فلان أي جعله في ضمانته، والأمن والأمانة بمعنى واحد فالأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة.²

والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية security والفرنسية sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

ب. اصطلاحا:

ان مفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى ومرد هذا إلى الأيدولوجية السائدة في المجتمع وإلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها.³

1

مقدمة في الأمن: تعريف الأمن ومفاهيمه في اللغة وعلم الاجتماع وأهميته، نقلًا عن موقع المنتدى العربي، تاريخ الاطلاع: 2016/07/19، على الرابط الإلكتروني.

<http://nasserclub.montadarabi.com/t1-topic>

² فؤاد افرام البستاني؛ قاموس منجد الطلاب، ط 45؛ دار المشرق للطباعة، ص، 13.

³ محسن بن العجمي بن عيسى؛ الأمن والتنمية؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؛ الرياض: 2011، ص، 5.

يعرف ابن منظور في كتابه لسان العرب الأمن على أنه حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية العقابية التي تدين بها الأمة، ولا تتناقض أو تتعرض مع المصالح والمقاصد، فهو اطمئنان الإنسان على دينه وماله ونفسه وعقله وأهله، وسائر حقوقه في الوقت الحالي والزمن الآتي في داخل بلاده وخارجها من العدو وغيره، ويكون ذلك وفق الأخلاق والأعراف والمواثيق والعهود.¹

يعرف بطرس غالي الأمن على انه لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.²

من جهة نظر دائرة المعارف البريطانية "يعني حماية الامة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".³

ويرى **أرنولد ولفرز** و**Arnold Wolfers** على ان الأمن يقدر المعنى الموضوعي لغياب التهديدات للقيم المكتسبة وبالمعنى الذاتي لغياب الخوف من ان هذه القيم ستهاجم.⁴

ومن جهة نظر **هنري كسينجر Henry Kissinger** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فإن الأمن يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.⁵

¹ نور الدين الخادمي؛ القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد 42، 2006، ص 25.

² أحمد سيد أحمد، اصلاح مجلس الأمن، جريدة الأهرام: مصر، العدد 47196، 2016.

³ منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، نقلا عن موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان، تاريخ الاطلاع: 2016/09/14، على الرابط الالكتروني.

<http://www.achr.eu/art381.htm>

أوضح روبرت ماكنامارا **Robert McNamara** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أحد مفكري الاستراتيجية

البارزين في كتابه جوهر الأمن أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية

أو السياسية في ظل حماية مضمونة.¹

لكن يعتبر تعريف **باري بوزان Barry Buzan** * لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولاً، خاصة في فترة ما

بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد" حيث يعتبر ان حالة الأمن تتحقق

عندما تنتفي فيها كل اشكال التهديد ويضيف كذلك ان الأمن القومي هو: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها

المستقلة ووحدتها الوظيفية"²

إن التعريفات السابقة للأمن وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي خاصة المتعلقة منها ببروز

عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة الدولية،

تعرضت لانتقادات عديدة أهمها أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدول فحسب، كما لم يعد متعلقاً بالإعدادات

العسكرية لأهم فاعل في العلاقات الدولية، وهو ما فسح المجال لبروز بوادر اهتمام أكاديمي يحاول من خلاله

المهتمون بموضوع الأمن، استيعاب تلك التغيرات في مستوى المعالجة المفاهمة للموضوع والسعي لإدراج أبعاد

لا تقل أهمية وتأثيراً عن البعد العسكري في تحديدها لمفهوم الأمن.³

¹ مفهوم الأمن والسلام ؛ نقلا عن موقع منتدى شباب السودان المبدع، تاريخ الاطلاع: 2016/09/11، على الرابط الالكتروني.

[/http://farahadam90.sudanforums.net](http://farahadam90.sudanforums.net)

* **باري بوزان** 1946 اهم مفكري مدرسة كوبنهاجن وأحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية

² عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر 2005 ص، 13.

³ د. أحمد فريجة ولدبيمة فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مل بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر: ص، 160.

المطلب الثاني: الأمن: من المنظور التقليدي إلى التصور النقدي

يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتقادي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security council عام 1947، ومنذ ذلك الوقت انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.¹

أولاً: الأمن من المنظور التقليدي (المنظور الواقعي):

تمت الصياغة المفاهيمية للأمن استنادا إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، بحيث كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية، بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية، اقتصادية وعسكرية.

لذلك ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي، وذلك في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري.²

لذلك جاءت النظرية الواقعية بهدف دراسة عوامل القوة والحروب والنزاعات بتركيزها على الدولة كوحدة للتحليل لفهم سلوكيات الدولة، بالإضافة إلى اعتمادها على العامل التاريخي لدراسة ميدان العلاقات الدولية، وهذا لارتباط

¹ مفهوم الأمن والسلم، مرجع سابق الذكر.

² عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، نقلا عن الموقع الإلكتروني للدكتور عادل زقاع: على الرابط الإلكتروني.

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>

نشأتها بجذور الأمريكيين خلال بداية الأربعينيات التي تزامنت مع بداية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمصلحة القومية، وتخليها عن العنصر الأخلاقي في تعاملاتها الدولية.¹

ووفقا لهذه النظرية فإن النظام الدولي، يتصف بالفوضوية لغياب سلطة دولية مركزية تتكلف بتنظيمه وهذا ما جعل الدولة تتولى أمر أمنها والحفاظ على مصالحها منفردة، وهذا من خلال العمل على استحواد القوة والسعي لاستخدامها، ومن هنا تكون الحرب أداة طبيعية للحركة الخارجية، إذا ما اختل التوازن في القوى على نحو يهدد النظام القائم.²

وهو ما نادى إليه كنيث والتز **Kenneth Waltz*** الذي يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية، ويحكمها مبدأ "كل لنفسه" وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى، كما يرى أيضا هانس مورغانثو **Hans Morgenthau** عميد المدرسة الواقعية: أن السياسة الدولية هي صراع على القوة والنفوذ ويعتبر أنها تهدف إلى:

_الحفاظ على القوة.

_زيادة القوة.

_إظهار القوة.

كما يؤكد ان العلاقات الدولية ما هي سوى علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة القومية وأن الانسان مطبوع بغريزتي الأنانية والعنف³

1 منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص، 34-33.

2شاكري قويدر، "التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

3 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص، 19.
* كنيث والتز (1924-2013): محلل سياسي أمريكي مؤسس الواقعية الجديدة، في نظرية العلاقات الدولية، وصاحب الفكرة القائلة بأن زيادة امتلاك السلاح النووي، يزيد من فرضية تحقيق الأمن الدولي.

ثانيا: الأمن من المنظور النقدي:

لقد شهدت الفترة التي أتت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، ظهور عدّة متغيرات أمنية جديدة عقّدت مفهوم الأمن أكثر، مما أدى إلى ضرورة إعادة التفكير حول مفهوم الأمن، والتي أوجبتها الظروف الدولية الجديدة، وكذا فشل التحليلات التي قدمتها المنظورات التقليدية التي لطالما تناولت الظاهرة الأمنية من زاوية ضيقة، بحيث أغفلت تأثير فواعل وعوامل غير تقليدية على الأمن الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أثبتت أن الفواعل من غير الدول ومنها فواعل عابرة للقوميات وأخرى نابعة من داخل الدول، لها آثار على الأمن الدولي تفوق ما تحدّثه الدول من آثار عليه¹.

وقد أعلن **Ken Booth** عن ميلاد التيار النقدي في الدراسات الأمنية في مقال له بعنوان

"Security Emancipation" أي "التحرر الأمني" 1991 والذي نادى من خلاله إلى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن، والواقع أن النظرية النقدية للأمن تتضمن العديد من الإتجاهات، منها مدرسة فرانكفورت Frankfurt School ومدرسة كوبنهاغن Copenhagen School ومدرسة ويلز Welsh School.

إن ظهور مفاهيم جديدة للأمن، كالأمن الإنساني والأمن الشامل، أدى إلى ظهور نوع جديد من التهديدات والتي غيرت بدورها طبيعة التعامل مع عديد القضايا الدولية.

وقد قال ريتشارد إيلمان "Richard Ullman" في هذا الصدد "أن مفهوم الأمن توسع ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنها كالتهديدات العسكرية تهدد أمن الدولة"²، لذلك نجد أن المقاربات الحديثة للأمن اهتمت بقضايا

¹ Paul، D.WILLAMS، "security studies"; London.Routledge، 2008، p، 94.

² Charles Philipe David & Jean Jacques Roche : "Théories de la sécurité" ; Paris ; Montchrestien : 2002 ; p 116 .

جديدة كقضايا البيئة والاقتصاد وباقي التهديدات غير العسكرية، كالاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مقابل الأمن العسكري¹.

بحيث أن هنا لا تستلزم فقط تدخل الدولة بل تستلزم تدخل أطراف أخرى من منظمات دولية حكومية او غير حكومية، وهذا راجع لكون الأمن أصبح لزاما ان يتحقق في سياق الاعتماد المتبادل، وهذا يعمل مختلف الفواعل الدولية على مواجهة التحديات والتهديدات،

كما تؤكد أيضا هذه المقاربة الحديثة للأمن بأن ما يهدد العالم اليوم لا يمكن مواجهته بالوسيلة العسكرية.² تعد المقاربة النقدية للأمن من المقاربات النظرية الحديثة التي اكتسبت أهميتها من خلال تركيزها على الأمن الإنساني، حيث عملت على نقد الدراسات الواقعية في المجال الأمني، والتي جعلت من الجانب العسكري محور التهديدات الأمنية، وأهملت الجوانب الأخرى كالزكود الاقتصادي، والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد، والخلافات العرقية والمذهبية، والإرهاب الداخلي والجريمة بكل أشكالها والأمراض.

وهذا راجع لكون الأمن الإنساني يشمل القضاء على الفقر، والقدرة على تأمين الغذاء والوصول إلى مصادره، علاوة على ذلك توفير العناية الصحية والحماية ضد الأمراض، وكذا الوقاية من الدمار البيئي، بالإضافة إلى الحماية ضد التعذيب والحروب، والعنف الداخلي، والجرائم والمخدرات³.

***مدرسة كوبنهاغن:**

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها باري بوزان **Barry Buzzan** أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، فقد ذهبت المدرسة الى تحليل مفهوم الامن بصياغة

¹ عمر بغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ،العدد: 06،جويلية 2004 ص 177.
² المرجع نفسه.

³ Marie Claude Smmouts et autres ; Dictionnaire des Relation International ;Paris ;Daloz ;2003 ;P 454.

حديثاً مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الامن من خلالها، كالقطاع السياسي (دول، منظمات دولية، المجتمع الدولي) والقطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية، والأمن الطاقوي)، وأهم قطاع يركز عليه "باري بوزان" هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات، الأيديولوجيات، الأديان، حقوق الانسان) أو ما يسمى "بالأمن المجتمعي" بالإضافة الى القطاع البيئي.

لكن وبالرغم من أنه يعتبر أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، لكن رغم هذا فإنه أبدى رفضه لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة الى الفرد أو الى مستوى النظام العالمي، بحيث أن الأمن المجتمعي يبقى مرتبطاً دوماً بالدولة، ولفهم هذا أكثر سننعمد على تحليل باري بوزان للمركب الأمني:

*نظرية مركب الأمن الإقليمي Theory Complex Security Regional:

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، تقوم هذه النظرية على مجموعة من القواعد أهمها:

- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب وولترز الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.

- تعتبر أن قدرات و نوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخياً بجيرانها ، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.

- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع.

-الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.

- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

-إن استعمال مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الإقليمي، هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي، فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي.

يعد **باري بوزان** أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني SECURITY COMPLEX من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي.

وقد قدم **باري بوزان** خمسة قطاعات للأمن وهي:

أ- **الأمن السياسي**: المتمثل في الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ب- **الأمن العسكري**: يتعلق بالمستويين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه بعض.

ت-الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.¹

ث-الأمن المجتمعي: يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها الثقافية في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها.

ج-الامن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، ولا يمكن ان تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل كل واحدة تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وفي الطريقة التي تترتب بها الأولويات، وهي تعمل معا في تشكيلية قوية من الترابطات.²

المطلب الثالث: التهديدات اللاتماثلية

التهديد هو تعبير عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل، فرد او دولة ويشترط في التهديد ان يسبب وتير خوف الطرف المهّدّد.³

ان الراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية للفترة التي تلت انقضاء الصراع الأيديولوجي الذي ميز حقبة الحرب الباردة، يجد ان تحولات هامة قد لحقت بطبيعة المخاطر التي أصبحت تهدد الوحدات الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ أمنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيرا النمط التقليدي،⁴

ذلك انه إلى جانب التهديدات العسكرية الخارجية التي اعتادت عليها هذه الوحدات، برزت أخرى تتعلق بمشكل الجريمة المنظمة والعصيان المدني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية في وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان والإبادات الجماعية والتي تجد في الدول غير المسؤولة او الفاشلة

¹ Barry Buzzan. « New patterns of global security in the in twenty-frst centre” Source: International Affairs Royal Institute of International Affairs 1944 Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), pp. 431-451

²ibed

³ ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2010/2009، ص، 25.

⁴ دمام شهرزاد، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013، ص 46

مكانا مثاليا لها، مشكلة بذلك ما اصطلح عليه باسم التهديدات اللاتماثلية او اللاتناظرية¹ ولعل أهم هذه التهديدات نذكر ما يلي :

1-الإرهاب الدولي:

يمثل الإرهاب الدولي نمط من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي بدوره إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، فالجيل الأول هو ما عرفته أوروبا وأواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، والجيل الثاني هو ما اجتاحت أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينيات والثمانينات الماضية، أما الجيل الثالث فقد ظهرت بواده الأولى مطلع التسعينيات.²

لقد عانت الدول على اختلافها من ظاهرة الإرهاب الدولي وألحقت عملياته بها خسائر بشرية ومادية كبيرة، فعلى سبيل المثال نذكر معاناة الجزائر مع الإرهاب الإسلاموي وكذا ما شهدته بعض الدول الأوروبية كفرنسا بفعل احداث شارلي إيبدو في 2015 وكذا هجمات باريس في نفس السنة، لكن أخطرها كانت هجمات 11 سبتمبر 2011.

وفي هذا السياق شكلت أحداث 11 سبتمبر 2011 التي استهدفت رموز القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية نقلة خطيرة في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث الآثار التدميرية الناجمة عنها، وهذا ما أكدته "لجنة 11 سبتمبر الأمريكية" التي اعتبرت أن الإرهاب الجديد قوة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي وأنها تقيم تحالفات مع الدول والأفراد على مستوى العالم.

¹ المرجع نفسه، ص، 47.

² المرجع نفسه، ص 50

2-الهجرة غير الشرعية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تشكل تهديدا حقيقيا للأمن، وسلامة الفرد والمجتمع الوطني والدولي، وقد أخذ هذا المصطلح وضعا مميزا في النقاشات الأمنية، والعلاقات الدولية حتى أنها أصبحت إحدى القضايا الحساسة في السياسات الأمنية للدول، وتعد منطقة جنوب المتوسط على وجه الخصوص وأحد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها هذه الظاهرة، وتتبع خطورتها من كونها قضية ذات ابعاد واثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات أو المصدرة لها على حد سواء.¹

وتحدث الهجرة غير الشرعية بفعل أسباب عديدة أهمها الأزمات الاقتصادية المالي الوطنية والعالمية، ونزوح هذه الأعداد الهائلة من البحث عن فرص عمل وصحة وسكن وتعليم أفضل. بالإضافة إلى ان الحروب والصراعات الأهلية والعنف تحتم على الأفراد الهروب من ويلات التعذيب والتشريد والقتل إلى أماكن السلم والأمان.²

وكذا الأزمات السياسية والأيدولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا، ولعل التمعن في هذه الأسباب يتطلب إيجاد على المدى المتوسط والطويل، وهذا بمواجهة الأسباب المؤدية لها بوضع سياسة تنموية تستفيد من الطاقات البشرية والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول المصدرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.³

¹ تيباني وهيبه، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص، 147.

² جمال دوبي بنورة، "إشكالية الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول"، ذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة البويرة، 2013/2014، ص، 35.

³ المرجع نفسه، 36

المبحث الثاني: الرهانات الأمنية في المتوسط الغربي

المطلب الأول: من منظور حلف شمال الأطلسي.

أصبحت مسألة الأمن في المتوسط تهم أيضا فاعلين غير متوسطين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والحديث عن الأمن المتوسطي يجب أن يبدأ بالضرورة من نقاش المقاربة الأمنية الاطلسية في المنطقة.¹

إن المقاربة الأمنية لحف شمال الأطلسي في المتوسط طوال الحرب الباردة كانت تركز على المتغير العسكري بالدرجة الأولى وقد سيطرت مفاهيم "الردع"، "سباق التسلح"، "الحرب النووية" (مفاهيم معجم الواقعين للأمن) عليها.

ويمكن تتبع مقاربة الحلف الأطلسي للأمن في المتوسط من خلال النقاط التالية:

1- الحوار الأورو-أطلسي:

بعد نهاية الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، توجه حلف شمال الأطلسي إلى إيجاد سبل جديدة للتعاون وحفظ المصالح، وهكذا تم إطلاق الحوار الأطلسي-المتوسطي في عام 1994م، بغية المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق تفاهم متبادل أفضل.²

ومع الدور المتنامي للمؤسسات الأورو-أطلسية: منظمة حلف شمال الأطلسي، اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الامن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، دعت الضرورة الى تطوير الدراسات الأمنية وهذا لتعزيز الامن في المتوسط لتشمل العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتي تكمل الأبعاد الرئيسية للدفاع.

ومن أهم المحطات التاريخية التي عرفها الحوار الأورو-أطلسي:

¹ "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي"، المرجع السابق الذكر، ص، 152.

² "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع": نقلا عن الموقع الرسمي لحلف الناتو، على الرابط الإلكتروني.

http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html

السنة	الحدث
1994	انطلاق الحوار المتوسطي التحاق مصر، إسرائيل، وموريتانيا، والمغرب، وتونس
1995	التحاق الأردن بالحوار
1997	وضع أول برنامج عمل سنوي للحوار
1999	اتخاذ خطوات لتعزيز الحوار في قمة واشنطن
2000	التحاق الجزائر بالحوار
2002	توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار في قمة براغ
2004	دعوة بلدان الحوار في قمة إسطنبول إلى إنشاء إطار موسع وأكثر طموحا لتحويل الحوار إلى شراكة حقيقية

جدول رقم(1): يوضح مراحل تطور الحوار الأطلسي المتوسطي.¹

ويقوم الحوار الأورو-أطلسي على مجموعة من المبادئ أهمها:

أ. ملكية مشتركة: وهذا بالأخذ في عين الاعتبار الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية لكل من الشركاء من

أجل بناء علاقة التعاون الملائمة والتي تخدم المصالح المشتركة.

ب. عدم التميز ومفاضلة الذات: بحيث يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة

المشتركة، غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لآخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية.

¹ المرجع نفسه، ص، 6.

ت. **التكامل:** يكمل الحوار مبادرات دولية أخرى متصلة ولكن متميزة مثل تلك التي يتخذها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول الثمانية الكبرى، ويجلب حلف الشمال الأطلسي إضافية عبر خبرته في تنسيق السياسات والتعاون الأمني العملي بين عدة بلدان من أعضائه وشركائه.

التقدم تسمح الطبيعة المتطورة للحوار بزيادة أبعاده السياسية والعلمية بشكل منتظم وبتساعه ليضم عدد متزايد من البلدان المشاركة.¹

لكن عقب قرار قمة إسطنبول، وبالرغم من بقاء المبادئ نفسها إلا أن التوجه المستقبلي أصبح في التركيز على تطوير تعاون أكثر عملية، كتحسين قدرة العسكريين في بلدان الحوار على العمل مع قوات الناتو، بالإضافة الى المساهمة في محاربة الإرهاب، والتعاون في مجال الإصلاح الدفاعي.

2- الوثيقة الاستراتيجية الأمريكية 2009.

"استراتيجية الاستخبارات القومية الأمريكية (The National Intelligence strategy):" هي وثيقة أتيحت للعلن في سبتمبر 2009، تركز على التحديات الدولية التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي في ظل التهديدات الدولية الجديدة، وتحدد الأهداف والمهام التي يسعى المجتمع الاستخباراتي الأمريكي إلى تحقيقها وفق ما هو وارد في الوثيقة.

وتعود دوافع إصدار الوثيقة الاستراتيجية القومية الأمريكية الى تلك الصادرة في عام 2002م، والتي

أرست قاعدة "الحرب الوقائية"، ودعت إلى ضرورة تأقلم الاستخبارات القومية الأمريكية مع التحديات

الجديدة التي تفرضها مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001.²

¹ المرجع نفسه، ص 6

² علي حسين باكير، "استراتيجية الاستخبارات القومية للولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع في: 2016/09/21، الساعة 00:46، على الرابط الالكتروني.

<https://bakeerali.wordpress.com>

تتميز الوثيقة بتوافقها مع نهج الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، الذي اتبعه أثناء وصوله لسدة الحكم.

وقد تميزت في مجموعة المبادئ التي دعت إليها والمتمثلة في:

- الانتقال من منطق الحاجة الى المعرفة الى منطق الحاجة الى مشاركة الآخرين في المعرفة، والذي مما يعني الاعتراف بعدم القدرة على مواجهة التحديات بشكل منفرد، وبالتالي ضرورة بناء تعاون وتفاهم مع الآخرين والاعتماد على قدراتهم، وعلى تنسيق العمل معهم لمواجهة الصعوبات والمشاكل ذات الاهتمام المشترك.

- الابتعاد عن المصطلحات التي يتم ربطها عادة في الحديث عن "الإرهاب" بالإسلام.

- الاهتمام بأمن شبكة الأنترنت، وهذا بسبب قدرة جماعات التطرف العنيفة ومجموعات التطرف العنيفة على توظيف الأنترنت بطريقة تضر المصالح الأمريكية.

- تطوير عمل المخابرات الأمريكية، واستحداث أدوات طرق ووسائل جديدة مما يتماشى مع المعطيات الدولية الجديدة.

المطلب الثاني: من منظور الاتحاد الأوروبي

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة. ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموماً بالتعقيد، حيث إن المتخصص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعمل على:

1- الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لا سيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا

إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والعيش. إن اتساع العضوية في الاتحاد الأوروبي وامتداد حدوده إلى ما كان يعرف بأوروبا الشرقية قد زاد بطبيعة الحال من الحدود البرية التي يصل امتدادها إلى 6000 كيلومتر، والحدود البحرية التي يصل امتدادها إلى 85000 كيلومتر.

إذن، فاتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وما ترتب على ذلك من اتساع وامتداد حدوده البرية والبحرية سيتطلب مزيداً من التنسيق والتعاون بين أعضاء الاتحاد من ناحية، وبين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من ناحية أخرى، حتى يمكن المحافظة على استقرار الحدود والحد من الهجرة غير الشرعية. ولقد اتخذت المفوضية الأوروبية في هذا السياق عدة إجراءات عملية بهدف تأسيس منطقة أوروبية للحرية والأمن والعدالة، وهي عبارة عن استراتيجية بدأ العمل بمرحلتها الأولى عام 1999، وستدخل مرحلتها الثانية إلى حيز النفاذ عام 2005، حيث سيتم تقنين نظام اللجوء السياسي المشترك في أوروبا، إلى جانب دعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية.

2-محااربة الإرهاب، لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن.

3-نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

4-نشر المبادئ والقيم الأوروبية، لا سيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

5-حل إشكالية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة

الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

6-تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية-المتوسطية بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.

7-شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث إنه يمتد ليشمل الأمن السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والثقافي، وعليه يلاحظ أن إعلانات الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء بإعلان برشلونة عام 1995 وانتهاء بإعلان دبلن عام 2004 تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.

وعليه يلاحظ أن القادة الأوروبيين قد أعطوا البعد الأمني أولوية على غيره من الأبعاد الأخرى، ونتيجة لهذا الاهتمام الملحوظ بالبعد الأمني، فقد انخرطت أوروبا في تنظيمات إقليمية تعكس هذا البعد، ألا وهي تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي NATO وما جاء بعدها من انشاء لوحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج الحلف الأطلسي حملت اسم Eurocorps تكون قادرة على حفظ السلام ومهام غير قتالية أخرى، وقد ضمت قوات من فرنسا وألمانيا، ثم بلجيكا وإسبانيا ولوكسمبورغ، وبعدها تم إنشاء قوة التدخل السريع Euro Fore، ثم قوات جوية بحرية Euronav، ضمت كلا من إسبانيا، إيطاليا، والبرتغال، وعام 1949 واتحاد أوروبا الغربية WEU الذي تأسس عام 1954، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE التي أعلن قيامها عام 1973.¹ وأخيرا عام 1994م أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط. وكان هذا مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية، التي تميزت ببطئها الشديد في قدراتها على التحرك وكانت الممثلة الدائمة للبناء الدفاعي لأوروبا.²

إذن السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي (CFSP) بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، والتي تعتبر نتاجا لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما، ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999م، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي (مؤلف من رؤساء الدول والحكومات) تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان، فعلى سبيل المثال فقد تم تبني استراتيجيات مشتركة بخصوص مسألة البحر الأبيض المتوسط في عام 2000م، وتتضمن السياسة العامة للخارجية والأمن،

*اتفاقية ماستريخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي تم توقيعها في 7 فيفري 1992

¹ جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي -الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، افريل 2008.

² علي الميليجي "مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية"

سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن (CESDP) الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة، بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي.¹

ولقد تميزت السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية من خلال آليتان مهمتين هما:

أ. اتحاد غرب أوروبا: (Western European Union)

بموجب معاهدة بروكسل أنشأ اتحاد أوروبا الغربية عام 1948م الذي يهدف إلى خلق تعاون اقتصادي وثقافي ودفاعي لحماية أوروبا الغربية من الأخطار الخارجية. ويضم كل من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ، هولندا وبريطانيا وبموجب اتفاقية باريس انضمت كل من ألمانيا الفدرالية وإيطاليا عام 1954م، ومن ثم انضمت كل من البرتغال وإسبانيا عام 1988م وبعها اليونان في عام 1992م.²

لكن ومع انشاء حلف شمال الأطلسي احيلت إليه المهام العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل ويجدر بالذكر أنه من بين أهداف اتحاد غرب أوروبا قبل نهاية الحرب الباردة العمل على:

-الدفاع المشترك كإجراء ردعي ضد أي توسع سوفيتي في أوروبا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي.

-الدفاع عن أي دولة ذات عضوية إذا ما تعرضت إلى عدوان.

-إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

¹ محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، "صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص، 132.

² عماد جاد، "حلف الأطلسي ومهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهداف، مصر 1998، ص، 133.

ويعتبر اتحاد غرب أوروبا أول منظمة اهتمت بوضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة غربية، حيث أن جميع الاتحادات والمنظمات التي تلتها لعبت نفس الدور الذي سطره اتحاد أوروبا الغربية، ومن خلال هذا رأى الاتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير نهج المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوروبي أشمل يشمل جميع المبادئ (اقتصادية، اجتماعية ثقافية).¹

ب. منظمة الأمن والتعاون الأوروبي: (Organization for Security and Co-operation in Europe)

مؤسسة الأمن والتعاون الأوروبي: هي أكبر مؤسسة أمنية إقليمية في العالم، تضم 56 دولة مشاركة من القارات الثلاث - أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا.²

تهتم المنظمة في المقام الأول بمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراعات. وللمنظمة 19 عملية ميدانية في مناطق جنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى،

وحسب ميثاق المنظمة، تغطي المنظمة كافة الجوانب الثلاثة للأمن وهي الجانب الإنساني والجانب السياسي-العسكري والجانب الاقتصادي-البيئي، بما في ذلك³:

- منع التسلح
- مكافحة الإرهاب
- الترويج للديمقراطية
- السعي لاحترام حقوق الانسان

¹ محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، "صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية"، مرجع سابق الذكر، ص، 140.

² "شراكة OSCE للتعاون"، نقلا عن الموقع الرسمي، تاريخ الاطلاع: 2016/09/07، على الرابط الالكتروني.

<http://www.osce.org/ar/ec/77952?download=true>

³ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، نفس المرجع.

- احترام حرية الإعلام
- احترام حقوق الأقليات
- سيادة القانون

ت. سياسة الجوار الأوروبية (European Neighbourhood Policy):

تهدف السياسة الأوروبية للجوار إلى تقريب أوروبا من بلدان الجوار حفظاً لمصالحها المتبادلة وقد تمّ تصميم السياسة إثر التوسّع الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بدخول 10 بلدان أعضاء جديدة وذلك لتجنّب خلق حدود جديدة داخل أوروبا.

تنظّم سياسة الجوار الأوروبيّة علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلداً من أقرب جيرانه شرقاً وجنوباً

وهي الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس في الجنوب وأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدافيا وأوكرانيا في الشرق أما روسيا فهي معنيّة بأنشطة التعاون العابر للحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبيّة دون أن تكون جزءاً منها.

تدعم سياسة الأوروبيّة للجوار الإصلاحات السياسيّة والاقتصادية في بلدان الجوار الأوروبي كوسيلة لدفع السلام والاستقرار والرّخاء الاقتصادي في كامل المنطقة وقد تمّ تصميمها للتركيز أكثر من ذي قبل على العلاقات الثنائيّة بين الاتحاد الأوروبي وكلّ من بلدان الجوار.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي منذ بروزه كبناء مؤسّساتي وكفاعل جماعي في السياسة العالمية، سعى إلى تبني سياسة متوسطة قادرة على الاستجابة لانشغالاته السياسية والأمنية وتحقيق مصالحه الاقتصادية، وذلك في إطار الاتفاقيات ومجموع السياسات الأمنية التي اتخذتها بهدف احتواء الأخطار التي

¹ بردرتبية، المرجع السابق الذكر، ص71.

تهدد أمنه بأبعاده المختلفة، خاصة الآتية من الجنوب، وكان هذا بمثابة ضرورة فرضتها المكانة الجيوستراتيجية التي تتمتع بها دول جنوب المتوسط، ولكونها تشكل طرفا أساسيا في المعادلة الأمنية الأورو متوسطية.¹

المطلب الثالث: من منظور الدول المغاربية (ليبيا والجزائر).

لقد شهد العالم تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول ، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة إذ أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجندات الحكومية بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية.

وبتعدد مصادرها جعل الأمن بمفهومه التقليدي عاجزا عن محاربة التهديدات اللاتماثلية ، وبذلك تم التوسع في مفهوم الأمن ليشمل مجالات جديدة في حد ذاتها مصادر للتهديد ، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود و تتميز بسرعة الانتشار مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة.

وكذلك بسبب انتشارها في عدة دول مثل الإرهاب الذي يتواجد في عدة مناطق في الإقليم ، وانطلاقا منها تتحالف خلاياه ضد الدولة المستهدفة ، و كلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء ، خاصة من حيث ضبط الحدود و التحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين، ولعل أهم مثالين عن ذلك نجد:

1. الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت عدم الاستقرار و اللأمن لمدة عشرة سنوات (1992-2002) ، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها و بتواطؤ عدة دول ضدها.²

¹ المرجع نفسه، ص، 72.

² عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص، 132.

و لكن بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 انقلبت الموازين السياسية و اكتسبت الجزائر في حريها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني و لاستخباراتي والعسكري للتصدي للأخطار العابرة للحدود خاصة في مكافحة الإرهاب الدولي. فمع التحولات التي جاء بها العالم العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة منذ حرب الرمال 1963 أصبح الأمن القومي مهددا من الخارج، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار.¹

إن أمن الجزائر أصبح مهدد من طرف مصادر توجد في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها و استقرارها لا يتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي، بل يتعدى إلى الفضاءات الجيو-سياسية القريبة منها و حتى البعيدة، بسبب تنامي الفواعل غير الدويلاتية في الحركات الأمنية.

تطلب الأمر التعاون وتنسيق بين قيادات الأركان للحفاظ على الأمن المشترك، ولكن في فشل وهشاشة دول الجوار الإقليمي، خاصة على مستوى الحدود الصحراوية، يمكننا أن نخلص أن التهديدات الإقليمية مفروضة على الجزائر، وأن هناك ثغرات عالقة مع دول الجوار، ولمواجهة الأخطار والتحديات الأمنية يتطلب الأمر: أولا مساعدة دول الجوار الفاشلة اقتصاديا، لأنها المصدر الرئيسي للتهديدات التي تمس الأمن الوطني كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات.²

¹ المرجع نفسه، ص 133.

² عبدلالي عبد القادر، "تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر"، نقلا عن موقع جامعة سيدي بلعباس، تاريخ الاطلاع: 2016/10/04، على الرابط الإلكتروني.

<http://handle.net/123456789/591>

وأما ما يخص أزمة الرهائن "تيقنتورين" 2013 فقد قامت الجزائر بوضع استراتيجية اقتصادية تعتمد على الاستثمار في دول الجوار خاصة في ليبيا، ومن طرف الشركة الوطنية للمحروقات لمنافسة الشركات البترولية الغربية للمنطقة لأن العلاقات الاقتصادية هي أساس التعاون الدولي في المجالات الأخرى.¹

يعاني المغرب العربي من مشاكل واختلالات عديدة كغيره من دول العالم الثالث، فاقتصاديا تعاني دول المنطقة تعاني دول المنطقة من مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي، أما على المستوى السياسي فتمر بعض هذه الدول بمسار من الإصلاح السياسي، أما الوضع الاجتماعي فليس إلا انعكاسا للأوضاع الاقتصادية المتردية. ولعل أهم التحديات التي تعاني منها المنطقة نجد ظاهرة الإرهاب وكذا الهجرة الغير شرعية وكذا تجارة الأسلحة والمخدرات.²

2. ليبيا

تعتبر ليبيا أيضا من بين الدول التي ثقل جيواستراتيجي هام في المنطقة المتوسطية بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص، ما جعلها عرضة لمجموعة من التهديدات الأمنية التي شكلت ولا زالت تشكل تحديا للأنظمة السياسية لهذه الدول، إذ يشكل الاضطراب الأمني في ليبيا تحديا للمسار السياسي.

وقد أدى التركيز على معالجة القضايا الأمنية إلى التأخر في إيجاد آليات لتطوير العملية السياسية. ورغم توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني، إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تعثر خطط الحكومة في هذا المجال، وقد أضحى الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فبراير 2011.

وظهر جليا أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين، والدليل على ذلك عدد المجموعات المسلحة والمسجلين كثوار، حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات بعد الإعلان

¹ المرجع نفسه.

² برحال حواء، "الرهائنات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: 2014/2013، ص ص، 58، 59.

رسميا عن تحرير البلاد وتوقف القتال في 23 أكتوبر 2011، وبالتالي عدم الاستقرار هذا أدى إلى مشاكل
حدودية خاصة مع تونس والجزائر بحكم انتشار التجارة الغير قانونية للأسلحة.¹

¹ ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، نقلا عن موقع الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه: 2016/10/03، على الرابط
الالكتروني.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/05/20135592422219718.html>

استنتاجات الفصل الثاني:

- تواجه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالأخص منطقة غرب المتوسط مشاكل مرتبطة بغياب الأمن والاستقرار.
- أن الأمن بالمنظور التقليدي هو توجيه سلوك الأفراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار.
- أما الأمن بالتصور النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية، الفقر وذلك لأن النقاش الأمني القائم وبالأخص الواقعية و فكرها الدويلاتي - التمرکز، لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.
- هناك تنافس بين النفوذ الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المنطقة (غرب المتوسط) بحكم الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها.
- يعتبر "باري بوزان" من أكبر المساهمين في فتح مجالات جديدة للبحث عن مفهوم الامن وتحليله بصياغة جديدة.

الفصل الثالث: الحوار الأطلسي المغربي كآلية لبناء الأمن في غرب المتوسط

يتضمن الفصل الثالث مضمون الحوار الأطلسي - المغربي، مع التركيز على دول المغرب العربي وهذا من خلال التعرض إلى مفهوم الحوار الأطلسي المغربي، وبرنامج عمله، بالإضافة إلى مواقف الدول العربية منه، ثم الانتقال إلى البحث عن تقييم مبادرة الحوار الأطلسي المغربي ومختلف المراحل التي مر بها إلى غاية مبادرة اسطنبول 2004، وهذا دون إغفال تأثير التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا. على عملية بناء الأمن للحوار في المنطقة المتوسطة.

المبحث الأول: الحوار الأطلسي المغربي

ظهر الحوار الأطلسي المغربي بهدف المساهمة في الاستقرار وتحديد إطار لحوار منظم يسمح بإيجاد منتدى يمكن دول المتوسط الغربي للتعبير عن انشغالاتها الشرعية حول الأمن.

المطلب الأول: المفهوم والتطور.

أ. المفهوم:

تم إطلاق الحوار الأطلسي - المتوسطي في عام 1994 بغية المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق تفاهم متبادل أفضل، وتبديد التطورات الخاطئة بين حلف شمال الأطلسي وشركائه المتوسطيين، ومنذ ذلك الحين تطور الحوار بخطى ثابتة بما ينسجم مع خاصيته التقدمية، وارتفع عدد البلدان المشاركة من خمسة في الأصل إلى سبعة، حين تعززت أبعاد الحوار السياسية والعملية بانتظام، وثمة فرص كبيرة للتعاون الفاعل مع شركاء الحوار المتوسطي في البيئة الأمنية الراهنة، وبعد أن يأخذ في الحسبان التعامل بنجاح مع التحديات و التهديدات القائمة اليوم ، بما في ذلك الإرهاب بالتالي بحث وزراء خارجية حلف الشمال الأطلسي في اجتماعاتهم في ديسمبر 2003 في بروكسل عن تقدم في الارتقاء بالحوار المتوسطي يفوق ما تحقق منذ قمة براغ ووجهوا المجلس الدائم الانعقاد للنظر في طرق تعزيز علاقة حلف الناتو مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي بوضع جميع خيارات ، بالتشاور معهم وبحلول قمة إسطنبول ، لإنشاء إطار أكثر طموحا واتساعا للحوار المتوسطي.¹

وقد بدأ هذا الحوار سنة 1994، إلى مستوى اتفاقية عسكرية بين الحلف وسبعة من دول حلف الجنوب المتوسط الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن)

¹ A mor Ambitious and Expended Framework for the Mediterranean Dialogue 2011, disponible sur le site: <http://scholarship.edu/polisci-faculty-publication/7/>

تترجم هذه الاتفاقية رؤية دول حلف الناتو للأمن والاستقرار في أوروبا (أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب المتوسط).¹

ولتحقيق أهداف هذا الحوار لابد من إعادة انتشار قوات حلف الشمال الأطلسي في المنطقة ودمج جيوش دولها في استراتيجية عسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد، وترتكز هذه الاتفاقية على خمسة مبادئ وهي:

(1) هي اتفاقية مفتوحة سواء من حيث المشاركة (انضمام شركاء جدد متى توفرت شروط ذلك)، أو من حيث المضمون أي التطور التدريجي لمضمون الاتفاقية.

(2) هي اتفاقية ثنائية (حلف شمال الأطلسي + شريك) وفي الوقت اتفاقية متعددة الأطراف حلف شمال الأطلسي+7.

(3) هي شراكة على قاعدة نفس البرنامج، بحيث يمكن للشركاء اختيار شكل ودرجة تعاونهم مع الحلف حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك إقامة برامج ثنائية للتعاون العسكري.

(4) هي اتفاقية مكملة، لكن بشكل تشاوري، لبقية الاتفاقيات الدولية (اتفاقية الشراكة المتوسطية لدول منظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE).

(5) التمويل الذاتي للأنشطة المتضمنة في الاتفاقية مع إمكانية بحث أعضاء الحلف لطلبات الدعم المالي للشركاء لتسهيل انخراطهم في أنشطته، وقد اتخذ الحلف عددا من الإجراءات بما في ذلك مراجعة سياسية تمويلية لكامل نفقات المشاركة في الأنشطة العسكرية للحلف وتوسيع آليات التمويل الخاص ليشمل الشركاء.²

وهنا يمكن الحديث عن جملة المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية:

¹ Ibid

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص، 117.

من حيث طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة تبرز الحاجة إلى:

1. الحاجة إلى المضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الجوار المتوسطي -

2. أهمية الاستجابة لمصالح البلدان المتوسطي واحتياجاته.

3. الحاجة إلى التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها حلف الشمال الأطلسي قيمة مضافة.

4. الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة اسطنبول للتعاون، بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى، وخصوصا جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة البلدان الثمانية.

5. إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدة.

عرض حلف الشمال الأطلسي رفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليمي، والتكامل مع الجهود الدولية الأخرى عبر التعاون العملي المعزز الذي تشمل أهدافه:

• تعزيز الحوار السياسي القائم

• تحقيق قابلية تبادلية التشغيل

• تطوير الإصلاح الدفاعي

• المساهمة في مكافحة الإرهاب¹

¹ المرجع نفسه، ص، 118.

ويمكن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عبر تعزيز التعاون في المجالات ذات الأولوية كالقيام بجهد مشترك يرمي إلى تقديم شرح أفضل لتحول حلف الشمال الأطلسي ومساغيه التعاونية، وتعزيز التعاون العسكري لتحقيق تبادلية التشغيل من خلال المشاركة الفعالة في تدريبات عسكرية منتقاة وأنشطة تعليمية وتدريبية ذات صلة يمكن أن تحسن قدرة قوات الشركاء المتوسطيين على العمل مع قوات الحلف للمساهمة في العمليات التي يقودها حلف الشمال الأطلسي بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة الديمقراطية للقوات المسلحة وتسهيل الشفافية في التخطيط الدفاعي الوطني ووضع الموازنات الدفاعية دعماً للإصلاح الدفاعي، مكافحة الإرهاب بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية الفعالة والتعاون البحري في إطار عملية المسعى الفعال، المساهمة في تعامل الحلف مع التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وتعزيز التعاون في مجال التخطيط للحالات الطارئة المدنية، بما في ذلك إمكانية طلب الشركاء المتوسطيين المساعدة في المركز الأوروبي، زيادة على ذلك تعزيز التعاون في مجال التخطيط للحالات الطارئة المدنية.¹

ب. التطور

تطور حوار الحلف من التعاون الأمني إلى الشراكة الأمنية سنة 2004، بعد عشرة سنوات من انطلاقه كجزء من مقاربة تعاونية أمنية ضمن استراتيجية جديدة تهدف على المدى الطويل إلى تحقيق قيمة مضافة لمهام الحلف في المتوسط في مجال عمليات البحث، الإنقاذ الأمن البحري، الإغاثة الإنسانية. فهكذا يعمل الحلف في إطار الحوار على بناء الثقة وتعزيز الشفافية والتعاون في المنطقة. كما عرف التعاون الأطلسي المغربي تطوراً تدريجياً، في قمة مدريد لسنة 1997 ثم تأسيس مجموعة التنسيق المتوسطي من طرف رؤساء الدول والحكومات.²

¹ عماد جاد، حلف الاطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق الذكر، ص 35.

² زهيرة حواس "الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي-الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص، 156.

وتتمثل مسؤولية هذه المجموعة المنظومة تحت الإشراف المباشر لمجلس حلف شمال الأطلسي في تنظيم الحوار المتوسطي ومعها عرف هذا الحوار تطورا ملحوظا كما تنظم مجموعة التنسيق لقاءات سنوية ببلدان الجوار بصفة ثنائية أما المداولات السياسية فتتم ضمن لقاءات سنوية متعددة الأطراف بين أركان الحرب العالمية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان الجوار.

وإلى جانب الحوار السياسي يحتوي الحوار على سلسلة من الأنشطة المدنية والعسكرية مثل تنظيم زيارات لمبعوثين وعلماء من بلدان الحوار إلى مقر قيادة الحلف، أو حضور دروس ومحاضرات بمعهد الدفاع الأطلسي بروما ومدرسة حلف الشمال الأطلسي بأذربيجان وإضافة إلى ذلك يشترك كوادر عسكريون من بلدان الحوار كملاحظين في المناورات العسكرية التي تقوم بها قوى الحلف.¹

المطلب الثاني: برنامج عمل الحوار الأطلسي المغربي.

استنادا إلى الأهداف والمجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، يجب تطوير إطار أكثر طموحا واتساعا للحوار المتوسطي عبر الاستفادة من برنامج الحوار المتوسطي الراهن.

- الاستفادة الواسعة من الدروس الملقنة ومن أدوات الشراكة من أجل السلام، وذلك طبقا لما جاء في قمة براغ.

- تشديد خاص على تعزيز التعاون العملي.

- المشاورات على مستويات العمل والسفراء في الصيغة الثنائية (1+26) والمتعددة الأطراف (7+26).

- تعزيز البعد السياسي من خلال عقد اجتماعات خاصة على المستوى الوزاري ومستوى رؤساء الدول والحكومات.

- وضع إعلان سياسي مشترك مع دول الحوار الواسطي دعما للتعاون العملي في مجالات ذات الأولوية.

¹ المرجع نفسه، ص، 117.

- تعزيز البعد العملي أكثر من خلال مزيد من التشديد على التعاون العملي، بالإضافة إلى أدوات الحوار المتوسطي القائمة مثل برنامج العمل السنوي، وإمكانية استخدام الدعم عبر الصناديق الائتمانية لحلف الناتو وكلية الدفاع التابعة لحلف الناتو.¹

المطلب الثاني: برنامج عمل الحوار الأطلسي المغاربي

تحدد تدابير التعاون والشراكة بين حلف الناتو ودول الأعضاء في اتفاقية الشراكة من خلال برنامج عمل سنوي يتمحور حول المسائل المرتبطة بالأمن:

- (1) - تنظيم ندوات وأنشطة تطبيقية في ميادين الدبلوماسية العمومية (أنشطة إعلامية وصحفية وعلمية وبيئية)، أنشطة مرتبطة بالوقاية المدنية وتدابير الأزمات وحماية الحدود والتدريب على الأسلحة الخفيفة، وإصلاح أنظمة الدفاع وكذا تبادل المعلومات حول الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- (2) - التأطير من خلال التدريب والتأطير في المدارس العسكرية لحلف شمال الأطلسي والقيام بزيارات إلى المؤسسات العسكرية التابعة له، ويتضمن البرنامج العسكري قيام حلف الناتو بإعطاء تدريبات عسكرية في بلدان الدول الشريكة لفائدة المكونين فرق متحركة وكذا زيارة خبراء الحلف لتقويم إمكانية توسيع التعاون في الميدان العسكري.
- (3) - المشاركة في العمليات العسكرية الخارجية لحلف شمال الأطلسي وللإشارة فقد سبق لمصر والمغرب والأردن أن شاركوا في العمليات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك وفي إقليم كوسوفو. إن أدوات الشراكة من أجل السلام يمكن أن تشمل:
 - خطط عمل تشمل مجموعة واسعة من القضايا التي تمثل الأساس للتعاون العملي الذي يتسم بالقضايا المحددة والحرص على تحقيق النتائج بين جميع الشركاء المتوسطيين.
 - برامج التعاون الفردية التي تتيح التمايز الذاتي.

¹ Weaver and Barry Buzan, *An Inter-Regional Analysis :Nato's New, The Alliance Strategic Concept* April 1999, p 32.

• استخدام الأنشطة القائمة للشراكة من أجل السلام و أدوات تحسين قدرة قوات الحلف والشركاء المتوسطين على العمل معا في العمليات التي يقودها حلف الناتو في المستقبل بما في ذلك مجالات القدرات و التعليم والتدريب و الأنشطة التدريبية .

• تعزيز المشاركة على أساس كل حالة على حدة في تمارين الشراكة من أجل السلام الملائمة.

• استخدام برامج الشراكة القائمة من أجل السلام والأدوات التي ترمي إلى التعاون في مختلف المجالات ذات الأولوية.

ويجب استكمال ذلك بتكثيف التعاون العملي في المجالات المفتوحة حاليا أمام بلدان مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، وإصلاح الدفاع، مكافحة الإرهاب، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى ضمان المشاركة الفاعلة للشركاء في العمليات التي يقودها حلف الشمال الأطلسي¹.

المطلب الثالث: مواقف الدول المغربية من الحوار الأطلسي المغربي.

إن بلدان الحوار ترى نفسها موضوعا للتوجس الأمني لقوى الحلف الأطلسي أكثر منها طرفا في حوار تشاور أمني مشترك. ومع ذلك يسود اتجاه الاستعداد إلى الحوار مع الحلف الأطلسي، وبينما تدعوا كل من إسرائيل والأردن والجزائر إلى تطوير العلاقات بمنظمة الحلف، وتقف كل من مصر والمغرب وموريتانيا وتونس موقفا متحفظا.

-كما رحبت كل بلدان الحوار بالموقف المعلن عنه في مؤتمر القمة لمنظمة الحلف الأطلسي ببراغ سنة 2002 بضرورة إعطاء مزيد من الاعتبار للحوار الأطلسي، وأنها ستغير بصفة جوهرية موقفها حيال منظمة الحلف.

- وتظل إحدى العقبات الأساسية في هذا المضمار تتمثل في الفهم المختلف للمسألة الأمنية المطروحة للندراس في هذا الحوار، فبينما يتناول أعضاء منظمة الحلف الأطلسي المسألة من جهة المواضيع غير

¹- اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي و بلدان جنوب المتوسط، نقلا عن الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp> Aid =92075، تاريخ الإطلاع: 2016/09/15 على الساعة 16:14.

الشائكة من حيث الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، تطرح بلدان الحوار " مسائل أمنية حادة " في مقدمتها النزاع العربي الإسرائيلي.

- وتعتبر وجهة نظر بلدان الحوار أن منظمة الحلف الأطلسي مطالبة بتدخل أكثر صرامة من أجل إيجاد حل لهذا النزاع.

وأیضا مواقف الدول المغاربية تجاه الحلف الأطلسي

فأولا: من حيث طبيعة العلاقة مع الأطلسي، فنجد أن الدول المغاربية قد اتجهت سياسات مختلفة.

فالمغرب = تبنت توجهها أطلسيا

تونس = تبنتا مبكرا توجهها " أطلسيا"، أما موريتانيا فتبنت توجهها مماثلا نسبيا لكن متأخرة، فيما تميزت السياسة الجزائرية بالتردد ثم بالتطوير السريع للعلاقة مع الأطلسي تحت عنوان محاربة الإرهاب.

أما ليبيا فلقدافي فقد بقي خارج كل المبادرات الإقليمية، وإذا كانت العلاقة مع الأطلسي قد تساهم في أمن تونس وموريتانيا، فإن إسهامها في أمن المغرب والجزائر غير وارد، لأن الأول يعتمد على تحالفه مع أمريكا، فيما تحتفظ الثانية بعقيدة عسكرية مستقلة عن المظلات الأجنبية، ونكتفي هنا ببعض التفاصيل¹.

المبحث الثاني: تقييم الحوار الأطلسي المغاربي.

لقد عرفت منطقة الغرب المتوسط عدة حوارات بشتى أشكالها، على أنها حوارات تبعث وتمهد الأمن والاستقرار في المنطقة، فهي وليدة ظروف دولية مميزة، ألزمت الوحدات السياسية، والمنظمات الإقليمية وفوق قومية ذات طبيعة لا دولية بالتأسيس لهذه الحوارات، إلا أن هذه الحوارات انعكست سلبا وإيجابا على الأمن في غرب المتوسط.²

ومن خلال ايجابياتها نجد أنها منحت فرصا كثيرة لدول غرب المتوسط في إقامتها لعدة مشاريع وشركات في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها: وأيضا تبادل وجهات النظر فيما يخص عمليات حفظ

¹ المرجع نفسه.

² عبد النور بن عنتر، تقارير الحلف الأطلسي والدول المغاربية - توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011، ص، 02.

السلام وكما ساهم الحوار في بناء نوع من إجراءات الثقة بين صفتي المتوسط وشكل إطار للتواصل والتشاور بين الأوروبيين والمتوسطين والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل¹.

- أن دول المغرب العربي ملزمة بالتكيف مع التطورات والمعطيات الدولية المعلومة في فضائها الجيوسياسي، المتوسطي، العربي والإفريقي بتجنب التهميش الذي قد يطال المنطقة جراء سياساتها وأوضاعها الداخلية (سياسية واقتصادية، اجتماعية). كما أن تجارب المبادرات والحوارات في المتوسط سمحت بجمع دول المغرب العربي في مختلف هذه المبادرات، وبالتالي إمكانية الاندماج المغاربي، ومن ثمة تجاوزا لخلافات الداخلية والظهور في صورة الشريك القوي الذي قد يقدم أفضل الفرص للشراكة والتموضع في الفضاء المتوسطي².

- كما أن الحوارات أسست لقاعدة التواصل والتعاون والشراكة، وبددت الكثير من المخاوف ووضعت إجراءات بناء الثقة بين الصفتين على أمل تفعيل إيجابياتها. بالرغم من أنه يؤخذ على حصيلة بعضها أنها غير كافية وبإمكان أن تكون أكثر وأفضل، وكذا عدم جدية بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة، لكن المؤكد أنه لا بديل لهذه الأطراف من التعاون لمحاصرة مختلف التهديدات الناتجة عن توترات، ومشاكل اقتصادية، اجتماعية، فالمطلوب هو نقل التعاون إلى مستويات أعلى³.

-الأمن في المتوسط يأخذ أهمية كبيرة وليس فقط بسبب الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط، ولكن كذلك بما تتميز به قضية الأمن من ديناميكية، لكون البحر يلاصق أوروبا، فهو مرتبط إذن بأمن القارة. والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي الموجه لدول جنوب المتوسط، أي مع دول المغرب العربي. ونجد أن هذه الدول تلقت مبادرات حوار الحلف الأطلسي كسياسة الالتزام المتناقض، فبالنسبة إليهم مبادرة الحوار تهدف خاصة إلى حماية الغرب من تدفق الهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات والإرهاب.

والاستقرار في منطقة المتوسط مرهون بمواجهة التهديدات الجديدة للأمن⁴.

1- توماس بانبروت (ترجمة علي مصباح)، الحوار الأطلسي، مؤسسة العلوم السياسية: المعهد الألماني والأمن الدوليين. (swp) برلين، 2004، ص118.

2- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 232.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 115.

4- برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مرجع سابق الذكر ص80.

المطلب الأول: ماذا بعد مبادرة اسطنبول 2004.

تم الاتفاق بين الحلفاء في قمة الحلف سنة 2004 في اسطنبول على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي (بعد عشرة سنوات من إطلاقه) من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون، وبالرغم من أن المبادرتين متميزتين إلا أنهما اعتبرتتا متكاملتين، فالحوار الذي أطلق أساسا من أجل بناء الثقة والتعاون العملي مع دول جنوب المتوسط، والذي تم تكييفه بشكل متزايد مع أولويات الحلف تطلب مزيدا من الدعم من قبل المنظمة الأطلسية خاصة وأنه لم يحقق الأهداف المرجوة من إطلاقه بالرغم من تعزيز بعديه العملي والسياسي منذ قمة براغ 2002.¹

وهكذا أطلقت مبادرة اسطنبول بنفس أهداف ومبادئ الحوار المتوسطي الملكية المشتركة، عدم التمييز، التطور التكامل، لكن على نطاق أوسع يمتد إلى الشرق الأوسط والخليج العربي لزيادة مساهمة الحلف في مواجهة التحديات الجديدة لفترة طويلة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي وتكملة الجهود الدولية الأخرى.

- فالأخذ بعين الاعتبار القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال الأطر والجهود الدولية الأخرى لإجراء الإصلاحات المتعلقة بالديمقراطية، والمجتمع المدني في بلدان المنطقة كمطلب من الحلف إلى بلدان الحوار للتعاون والمساهمة في الجهود التي يمكن للحلف أن يدعمها، نظرا لقدراته وتجربته في المجال الأمني المكتسبة من الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي من جهة أخرى.

- وقد جاءت مبادرة اسطنبول للتعاون في سباق زيادة التدخل في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي بحثت عبر المبادرة الجديدة إلى توسيع مبادرة الحوار إلى هذه المنطقة (الشرق الأوسط الكبير).²

¹مبادرة اسطنبول للتعاون بين حلف الناتو ودول الخليج ماذا بعد عشر سنوات؟، نقلا عن موقع دراسات، تاريخ الاطلاع: 2016/10/5، على الرابط الإلكتروني.

www.derast.org.bh/ar/publication

² المرجع نفسه

إن مبادرة إسطنبول للتعاون التي أطلقت في قمة الحلف 2004 بهدف تعزيز التعاون الثنائي مع دول مجلس التعاون الخليجي تركت باب الانضمام إلى المبادرة مفتوحا تجاه باقي دول منطقة الشرق الأوسط بما في فيها السلطة الفلسطينية، بناء على توفر الشروط ذلك في الدول الراغبة بالانضمام إلى المبادرة.

وبالرغم من أن المبادرة مستقلة عن مبادرة الحوار المتوسطي، إلا أنها لا تتعارض معها من حيث المبادئ والأهداف بل تعتبر مكملة لها، وذلك بناء على اقتراحات بعض الخبراء في الحلف (في اجتماع سنة 2004) حول إمكانية دعم مصالح الحلفاء المشتركة.

فهكذا حاول الحلف من خلال إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون استغلال الخبرة المكتسبة من الحوار المتوسطي، وتفاذي نقائصها من خلال:¹

(1) - توسيع نطاق التعاون في المنطقة العربية وربط المتوسط - الشرق الأوسط - الخليج العربي استنادا إلى مبدأ الشمولية (حيث يمكن فتح المبادرة إلى جميع البلدان المهتمة في المنطقة) ومبادرة اسطنبول أطلقت للتعاون على أساس اختياري من أجل تحقيق فوائد مشتركة ومتبادلة في إطار علاقات ثنائية بين كل من الحلف، والدول الراغبة في الانضمام من أجل تحقيق أهداف وهي كالتالي:

(2) - تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التشاور حول إمكانية إصلاح الدفاع، ميزانية الدفاع، التخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية، هذا الهدف الذي امتد الحوار المتوسطي ضمن مبادرات التعاون الفردية بحيث أراد الحلف من خلالها تدعيم الحوار بإصلاح الدفاع الذي يرمي إلى تحقيق الحلف " غاية استراتيجية "، والمتمثلة في إمكانية إقحام آليات مدنية للإصلاح الدفاعي وفقا للمعايير الديمقراطية الغربية.

(3) - بناء أسس شراكة جديدة من خلال تفعيل التعاون العملي والعسكري، وهذا الهدف يربط بين المبادرتين الأطلسيتين الحوار المتوسطي، مبادرة اسطنبول للتعاون.

¹ مبادرة إسطنبول تهدف إلى التعاون وليس لإقامة قواعد للناو في الخليج، جريدة الوسط نيوز، العدد 1623، 2007.

(4) -مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعمليات التهريب غير المشروع بالأسلحة، من خلال العمل على تحسين إمكانات هذه الدول على مواجهة مختلف التهديدات من خلال تحقيق قابلية التشغيل المتبادل.

(5) -إجراء المزيد من التشاور السياسي (من خلال الحوار مبادرة اسطنبول) حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بالتعاون مع الحلف، ومن هذا فإن الحوار المتوسطي الذي لم يستطع تحقيق نتائج مماثلة لتلك المحققة ضمن الشراكة من أجل السلام بسبب مشكلة " انعدام الثقة " تجاه سياسات استراتيجية الحلف في المتوسط وضعف آليات التعاون و الحوار مقارنة بتلك المستخدمة من قبل الحلف في إطار الشراكة من أجل السلام "، إضافة إلى عدم قدرة الحلف في حل أهم القضايا التي تشكل الخطر الحقيقي الحالي و الكامن¹:

المطلب الثاني: تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ومستقبل الحوار الأطلسي المغربي.

لقد عرفت ليبيا احتجاجات عارمة في فيفري 2011 عمت مدنها مطالبة بإسقاط النظام الذي تزعمه العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، بطبيعة الحال طبيعة تعامل نظام هذا الأخير العنيفة مع المتظاهرين أدت إلى تزايد عدد الاحتجاجات وتحولها إلى مقاومة مسلحة تطورت يوما بعد يوم، وكان قرار حلف شمال الأطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية لم يكن أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل عضو من أعضائه على حدة، مما أدى إلى تخبط هذه العمليات².

- فالمادة 5 من ميثاق الحلف التي شهدت اختبارا حقيقيا في أفغانستان ليعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال، فقد كان لتدخل حلف شمال الأطلسي في تلك الأزمة مرجعية إقليمية دولية، وعوامل أخرى خاصة بالحلف ذاته.

¹- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف الشمال الأطلسي، تاريخ الإطلاع: 2016/09/16، على الرابط الإلكتروني.

² راجع زاوي، "بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، بين ثلاثية الأمن، القوة، سلم القوى، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013/2014، صص، 222..225.

فالبرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1970 في 26 فيفري 2011 والمتعلق بفرض حظر على واردات السلاح إلى ليبيا وكذا دعوة الدول إلى وضع جميع الإمكانيات من أجل حماية السكان الليبيين، كما نص على اتخاذ إجراءات عسكرية تمثلت في مهمة حملت تسمية "قجر أوديسا" التي لم تكن موجهة من طرف حلف شمال الأطلسي وإنما كانت المشاركة فيها مكونة من طرف تحالف متعدد الجنسيات تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأمر استغرق وقتاً أطول. كل هذا فضلاً عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، إلا أن حلف شمال الأطلسي لم يتدخل كمنظمة سوى ابتداء من 22 مارس 2011 إلى غاية 31 أكتوبر 2011 في إطار ما أسماه بمهمة "الحامي الموحد" أي بعد ما يزيد عن شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ الحلف في شن هجمات جوية على الكنائس الليبية.¹

وبالرغم من مرجعية حلف شمال الأطلسي في التدخل، فإنها قد أثارت 3 إشكاليات:

*الأولى: مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران

العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي و تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة " فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية للرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

*الثانية: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المتواطئة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أحظرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها".²

¹ المرجع نفسه، ص، 226.

² المرجع نفسه، ص، 277.

وربما تدارك مجلس الأمن الإشكالات القانونية ، التي أثارها قراراته السابقة المماثلة فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإغلاء من قضيته حماية المدنيين ، وهو بدوره تعزيز لقوة " بروتوكول " مسؤولية الحماية " الذي تحول للدول الأعضاء و المجتمع المدني مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية و جرائم الحرب و التطهير العرقي ، وبموجب هذا البروتوكول فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين التدخل الشرعي، و التدخل القانوني ، و هي القضية التي أثرت خلال التدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999 .

الثالثة: فهي أنه مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية، وما تلاها من مشاركة دول خليجية قطر، الكويت، الإمارات في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا. فازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا بقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا، فقال أمين الحلف " أندرس فوغ راسمو سن " * إن الحلف لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا" كما أضاف أن تحرك حلف الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من قوات المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى. والجدول التالي يبين تطور الأحداث في الأزمات الليبية والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي¹

التاريخ	الحدث
17 فيفري 2011	اندلاع احتجاجات سلمية في ليبيا، قابلها تعامل عنيف من طرف النظام الليبي.
26 فيفري 2011	مجلس الأمن يصدر قرار رقم 1970 والمقتضى بفرض حصار على واردات الأسلحة إلى ليبيا.

* راسموسن، من مواليد 1953، رجل سياسة، وهو الوزير الأول للدنمارك 2001.

08 مارس 2011	حلف شمال الأطلسي ينشر طائرات بدون طيار في المنطقة.
10 مارس 2011	حلف الأطلسي يوجه بواخر في المتوسط للقيام بعمليات مراقبة
17 مارس 2011	مجلس الأمن يصدر القرار رقم 1973 المتضمن إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية ودعوة الدول إلى وضع جميع الإمكانيات من أجل حماية السكان الليبيين.
19 مارس 2011	عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة اتخذت إجراءات عسكرية فورية لحماية السكان المدنيين.
22 مارس 2011	حلف شمال الأطلسي يقر إطلاق عملية عسكرية تهدف إلى مراقبة تنفيذ الحظر الدولي على واردات السلاح إلى ليبيا.
24 مارس 2011	حلف شمال الأطلسي يقرر احترام منطقة حظر الطيران الجوي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 1973
08 جوان 2011	وزارة الدفاع للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والدول المشاركة يقررون متابعة عملية " الحامي الوحيد " .
22 أوت 2011	الأمين العام لحلف شمال الأطلسي يؤكد عزم الحلف على مواصلة جهوده من أجل حماية المدنيين الليبيين، وعن رغبة الحلف في رؤية الشعب الليبي يقرر بنفسه.
01 سبتمبر 2011	اجتماع أصدقاء ليبيا في باريس يؤكد دعم الدول المشاركة لعملية الحلف ويؤكدون التزامهم بحماية المدنيين الليبيين.
21 أكتوبر 2011	مجلس شمال الأطلسي يتخذ قرارا مبدئيا بإنهاء عملية " الحامي الأوحده " .
28 أكتوبر 2011	مجلس شمال الأطلسي يؤكد قراره بإنهاء عملية " الحامي الأوحده " .
31 أكتوبر 2011	في منتصف الليل حسب التوقيت الليبي، طائرات المراقبة التابعة لحلف شمال

الأطلسي تغادر الأجواء الليبية، وفي اليوم الموالي تغادر السفن البحرية المياه الإقليمية الليبية.

جدول رقم (2) : يوضح مراحل تطور الأزمة الليبية¹

إنّ التدخل العسكري للحلف في ليبيا طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش وجدال خصوصاً في ظل تشابه الظروف، فالمواقف التي تشهدها التحولات في المنطقة العربية في كلّ من تونس، مصر، سوريا، ويتمّ التساؤل حول تدخل الحلف في ليبيا، وعدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع.

وقد سيكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل على مبادرات حلف شمال الأطلسي وفي حوض المتوسط، وعودة الشك في إجراءات بناء الثقة في المنطقة خاصة أنّ الجزائر الحليف المهم لحلف شمال الأطلسي تؤكد على مبدأ عدم التدخّل الذي يتم اختراقه من قبل الحلف، وهذا بالإضافة إلى التخوف من تحوّل ليبيا إلى أفغانستان ثانية في المغرب العربي.

ترى بعض التيارات السياسية الليبية، أنّ وجود حلف شمال الأطلسي في ليبيا يعدّ بمنزلة "الاحتلال" يتطلّب "الكفاح المسلّح"، فمع الأزمة في ليبيا، تونس، مصر، يسمح بشكل مباشر في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على الحدود، والمتاجرة بالأسلحة، وغيرها من التهديدات التي تشكّل تحديّ كبير لاستراتيجية حلف شمال الأطلسي ولمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة. كما يرى الغرب أنّ احتمال قيام أنظمة إسلامية أصولية احتمال مُرعب، فهو لا يجهد فقط كل مبادرات التعاون مع الحلف الأطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار، وتكون الحليف الأكبر لحلف شمال الأطلسي، وهذا بدوره يسهّل التموقع الأطلسي في شمال إفريقيا، وبالتالي يساعد على مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

¹ "بناء المبادرات الأمنية في المتوسط بين ثلاثية الأمن، القوة وسلم القوي، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي"، مرجع سابق الذكر، ص 243.

فالحلف أمام تحديات كبيرة في منطقة غرب المتوسط خاصة تحت الظروف التي تعيشها كل من ليبيا، مصر، تونس، فاستراتيجية مكافحة الإرهاب مرهونة بوضع البيئة الأمنية لهذه المنطقة.

مثلما يستطيع الاتحاد الأوروبي الالتجاء بحسب معاهدة برلين إلى استخدام طاقات الحلف الأطلسي، وسيكون توسيع الحوار الأطلسي ليشمل بلدان "مسار برشلونة" أمراً ذا فائدة في هذا الصدد المضمّن.

إلا أنّ التدخّل العسكري للحلف في ليبيا طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش وجدال خصوصاً في ظل تشابه الظروف، فالمواقف التي تشهدها التحولات في المنطقة العربية في كلّ من تونس، مصر، سوريا، ويتمّ التساؤل حول تدخل الحلف في ليبيا، وعدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع.¹

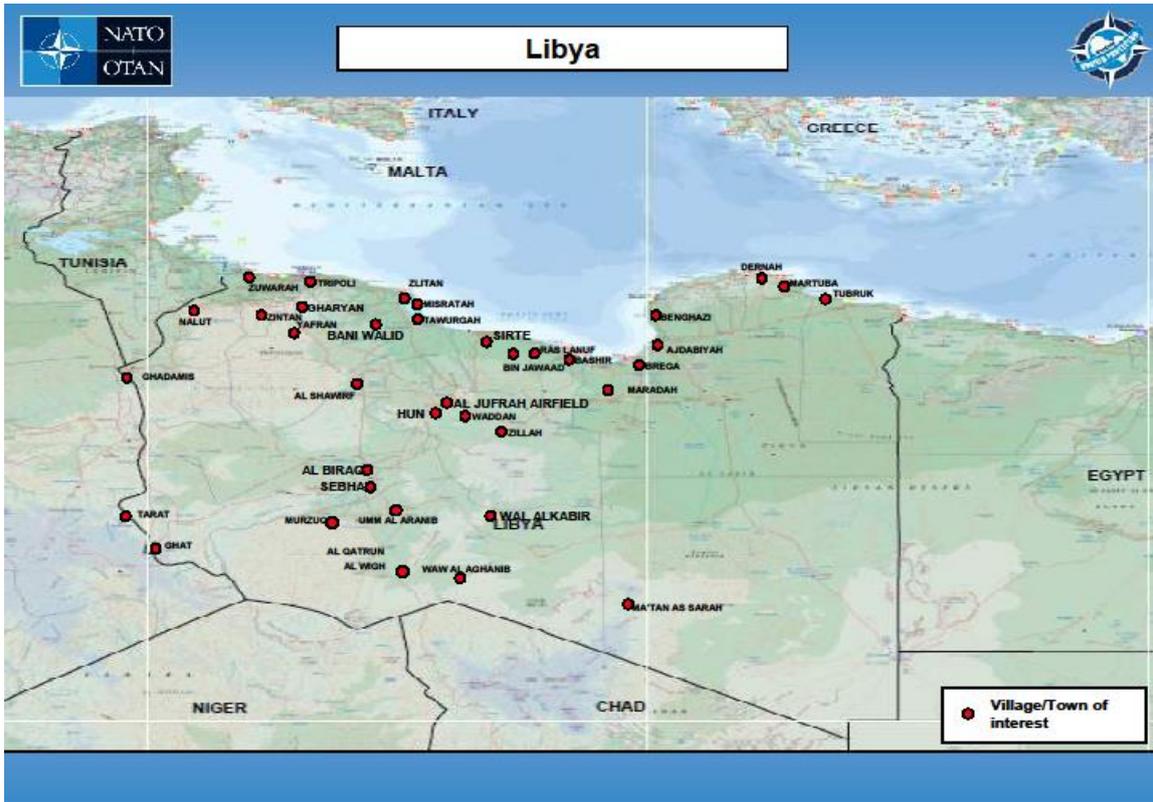
سيكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل على مبادرات حلف الشمال الأطلسي في حوض المتوسط، وعودة الشك في إجراءات بناء الثقة في المنطقة خاصة أنّ الجزائر الحليف المهم لئاتو تؤكد على مبدأ عدم التدخل الذي يتم اختراقه من قبل الحلف، وهذا بالإضافة إلى التخوف من تحوّل ليبيا إلى أفغانستان ثانية في المغرب العربي.

ترى بعض التيارات السياسية الليبية، وتنظيم القاعدة أنّ وجود الناتو في ليبيا يعدّ بمنزلة "الاحتلال" يتطلّب "الكفاح المسلّح"، فمع الأزمة في ليبيا، تونس، مصر، يسمح بشكل مباشر في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على الحدود، والمتاجرة بالأسلحة، وغيرها من التهديدات التي تشكّل تحدي كبير لاستراتيجية حلف الشمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة. كما يرى الغرب أنّ احتمال قيام أنظمة إسلامية أصولية احتمال مُرعب، فهو لا يجهد فقط كل مبادرات التعاون مع الحلف الأطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار، وتكون الحليف الأكبر

¹ المرجع نفسه، ص، 256.

لناتو، وهذا بدوره يسهّل المتوقع الأطلسي في شمال إفريقيا، وبالتالي يساعد على مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

فالحلف أما تحديات كبيرة في منطقة غرب المتوسط خاصة تحت الظروف التي تعيشها كل من ليبيا، مصر، تونس، فإستراتيجية مكافحة الإرهاب مرهونة بوضع البيئة الأمنية لهذه المنطقة¹.



الخريطة رقم (2): توضح المكانة الجغرافية لليبيا

مستقبل الحوار الأطلسي المغاربي.

هناك نجاحات ممكنة للحصول على المدى القصير من خلال الخيارات المعبر عنها آنفًا، وبصفة خاصة فيما يتعلّق بتطبيق برامج العمل، كما فيما يخصّ أخذ الحاجيات الخاصة لكل من بلدان الحوار بعين الاعتبار. وعلى المدى المتوسط والبعيد سيكون بإمكان صياغة الوثيقة المؤطرة، وكذلك مجموعة العمل القارة للحلف والاتحاد الأوربي لبنيات إيجابية في مسار الحوار المتوسطي.

¹ - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 8.

ولكن ما تزال منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والحوار في عامها العاشر مركز انشغال بالنسبة لمنظمة الحلف الأطلسي، فإنّ أعضاء هذه المنطقة يركزون اهتمامهم مع ذلك بالأحرى على النتائج الإيجابية التي أفضت إليها العمليات المتكررة في أفغانستان أو البلقان على سبيل المثال.

وفيما عادا ذلك، فإنّ مسائل تطوير القدرات العسكرية وانسجام التحالف هي التي تمثل حاليًا مواضيع ذات أهمية محدّدة، ونظرًا للأوضاع الاقتصادية المتوترة للبلدان الأعضاء فإنّه ليس من السهل على الحلف رصد مبالغ هامة لتطوير فعاليات الحوار.¹

علاوة على أنّ مثل هذا التطوير يتقبل لدى الغدارات الحكومية للعديد من بلدان الحوار بكثير من التحفظ حاليًا، وقد يكون بالإمكان التوصل إلى تقبل أفضل للمسائل السياسية والاجتماعية من طرف بلدان الحوار عن طريق ما يسمّى بـ "Public diplomacy" الدبلوماسية المفتوحة. وفي هذا المضمار سينبغي على منظمة الحلف الأطلسي إعداد برنامج عمل لهذا الغرض بالاشتراك مع بلدان الحوار.

كما أنّه سينبغي على البلدان الأعضاء في الحلف الأطلسي أن تتقاضي مغريات إعداد تصور استراتيجي جديد واسع النطاق لحوارها مع بلدان جنوب المتوسط، وأن تكتفي عوضًا عن ذلك بمتابعة سياسات الخطوات القصيرة في مجال المسائل الأمنية.

وأنّه سيكون لهذه السياسة أكثر حظوظًا للتقبّل من طرف بلدان المنطقة، كما أنّها ستتجنب إثارة التوجس بأنّ الحلف الأطلسي يسعى للتقدم كمنافس للمبادرة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، أي مسار برشلونة.

مسار برشلونة يظل على أيّة حال دومًا المبادرة الأكثر شمولًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ذلك أنّها تدمج الجوانب الاقتصادية، والثقافية أيضًا من ضمن محتواها.

¹بالإضافة إلى، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الجديدة في المتوسط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011، ص، 70.

بينما يمكن تفوق الحلف الأطلسي بالنسبة لمبادرات المنظمات الأخرى في التركيز على الجوانب الأمنية، وهذا ما ينبغي على الحلف أن يواصل السير عليه.

وأيضا مستقبل الحوار الأطلسي المغربي فإنه سيكون على بلدان الحوار مستقبلاً أن تعبر عن أهدافها الاستراتيجية والعسكرية في منطقة حوض البحر المتوسط، وأن تتبناها كتابياً باتفاق مع بلدان الحوار في شكل وثيقة أساسية. ذلك أن الحوار الأطلسي المتوسطي يفتقر إلى وثيقة مؤطرة مثل تلك التي توجد بالنسبة لمبادرة الشراكة والسلام (PFP) على سبيل المثال، وسيمثل وجود هذا الأمر دون شك القاعدة الأساسية الأولى لعلاقة أفضل مع بلدان جنوب المتوسط. كما أنه سيضفي طابعاً أوثق نوعياً على الاتفاقية الموجودة حالياً، سينبغي تمتين التعاون العسكري إلى تطوير في نوعية العمليات العسكرية المنسقة بين جيوش الحلف، وجيوش البلدان التي لا تنتمي إلى الحلف، هذه العمليات المنسقة تعتبر من وجهة نظر اللجنة العسكرية موضوعاً ذات أهمية خاصة.¹

وقد أثبتت اشتراك عساكر من مصر، الأردن، المغرب في عمليات عسكرية لجيوش الحلف الأطلسي بصفة جلية أن هذا التعاون من شأنه أن يدعم ثقة بلدان الحوار في منظمة الحلف الأطلسي، ويتقبل بامتنان مثل هذه المساندة، وما يتبعها من تخفيف الحمل على بعض وحداته العسكرية في هذه التدخلات.

كما يجب مراعاة الطموحات الخاصة لكل بلد من بلدان الحوار، ويمكن للائحة العروض أن تمتد من تقديم المساندة في مراقبة الحدود وتطويق انتشار الأسلحة الخفيفة مروراً بالتعاون على مكافحة هذا النوع من انتهاك الحدود بعمليات التهريب ووصولاً إلى انتهاك إلى تقديم المساعدات في وضع الإصلاحات العسكرية عن طريق تمويل ميزانيتها، ومراقبة ديمقراطية سيرها. وهكذا يكون بإمكان كل بلد أن تختار ما يناسبها من لائحة العروض.

¹ المرجع نفسه، ص، 70.

تكوين مجموعة عمل قارة مكوّنة من الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ليتولى مهمة التنسيق بين مسار برشلونة والحوار الأطلسي المغربي، لأنّ في منطقة المتوسط توجد في أغلب الحالات مصالح مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الحلف الأطلسي، كلاهما يدعو إلى إرساء الديمقراطية وتدعيم الاستقرار على المستوى الداخلي، وفيما بين البلدان، ومحاربة الإرهاب العالمي.

يمكن لمبادرات الطرفين أن تتعاضد، مستفيدة كل على حدي من إيجابيات الطرف الثاني لتكون وحدة شراكة استراتيجية.

ويمكن علاوة على هذا أن يفكر المرء في جعل الحلف الأطلسي يتدخل لضمان الأمن في الأماكن التي لا يريد الاتحاد الأوروبي أولاً يستطيع التّدخّل فيها بما يعادل معاهدة برلين + معكوسة مثلما يستطيع الاتحاد الأوروبي الالتجاء بحسب معاهدة برلين إلى استخدام طاقات الحلف الأطلسي، وسيكون توسيع الحوار الأطلسي ليشمل بلدان "مسار برشلونة" أمراً ذا فائدة في هذا الصدد المضمّر¹.

1- أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التّدخل في الأزمات العربية، على الموقع الحوار: تاريخ الاطلاع 2016/09/24، على الرابط الإلكتروني: www.digital.ahram.org/leg

استنتاجات الفصل الثالث: يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية

• الحوار الأطلسي يمس قضايا سياسية.

• أن الحوارات الأمنية التي شهدتها منطقة غرب المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، كانت لقاءات، ندوات

حوار بين مجموعة رسمية وغير رسمية، وبين وحدات سياسية، وبين منظمة حلف شمال الأطلسي.

• الحوار المتوسطي أطلق من أجل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار.

• أن مبادرة اسطنبول ساهمت في خلق جو تعاون من أجل تحقيق فوائد متبادلة ومشاركة بين دول الحلف

والدول الراغبة في الانضمام.

• وأيضاً أن الأزمة الليبية بسقوط نظام القذافي، فليبيا ستظل بحاجة إلى الجهود الدولية لإعادة بناء الدولة.

الخاتمة

الخاتمة

إن البيئة الأمنية الجديدة بين ضفتي المتوسط تعتبر كتكامل أمني أوروبي عبر شبكة مؤسسات أمنية على رأسها أعتى وأكبر قوة "حلف شمال الأطلسي"، والذي لا يزال يمثل محور الأمن الأوروبي مع وظيفته الأساسية في الدفاع الجماعي، ودوره الحديث في دعم السلام، وإدارة الأزمات، مقابل جنوب مجزأ مشتت يتميز بفراغ أمني. مما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أور وأطلسية تحكمها مبادئ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويواصل فيها الاتحاد الأوروبي اعتماده على منظمة حلف شمال الأطلسي لاحتواء عدم الاستقرار الذي قد يظهر على حدوده الجنوبية ويهدد أمن واستقرار المنطقة الأوروأطلسية ككل.

وقد تطورت آليات التعاون الأوروأطلسي، وذلك نظرا لاختلاف مدركات التهديد بين دول وضفتي المتوسط لترقى من مجرد حوار إلى شراكة أمنية تتقارب فيها التصورات والأفكار إلى الإدراك الواحد لكل ما يهدد أمنها، استقرارها. ولكن الواقع أثبت أن بناء هوية الدول الأوروأطلسية لا يمكن تحقيقها وذلك بسبب غياب الإدارة السياسية وضغوط القوى العظمى حفاظا على مصالحها في المنطقة. مما أوجب خلق حوارات أمنية والتي تعتبر كجزء من الحراك الدولي للتعاون والشراكة في مختلف المجالات لتحقيق الأمن والاستقرار، ونظرا لأهمية المسألة فقد عرف غرب المتوسط العديد من الحوارات في شكل ندوات ومنتديات ومسارات، تشاور وحوار وتعاون تتماشى مع البيئة الأمنية للمتوسط الغربي.

ولعل أبرز الحوارات نجد حوار 5+5 المنعقد في روما يوم 10 أكتوبر 1990 والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي وضمت هذه المبادرة عشرة دول أطراف منها الخمس دول مغربية التي تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط وهي: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وليبيا. والخمس دول أوروبية التي تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط وهي: اسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، مالطا. ويعتبر هذا المسار عن محاولات التنسيق والحوار ما بين دول غرب المتوسط. ويهدف إلى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول

لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك للمساهمة في ايجاد حلول للمسائل السياسية الامنية ذات المصلحة المشتركة.

كما يشير إلى تعلق الدول المشاركة بمبدأ شمولية وعدم تجزئة مسألة الامن في المتوسط، وجعل تعاونهم في هذا الميدان ينصب في خدمة السلم والتعاون في المنطقة بأسرها من أجل جعلها فضاء أمن واستقرار. ومن خلال مبادرة اسطنبول للتعاون حاول الحلف استغلال الخبرة المكتسبة من الحوار المتوسطي وذلك من خلال توسيع نطاق التعاون في المنطقة العربية وربط المتوسط - الشرق الأوسط -الخليج العربي والأخذ بعين الاعتبار القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال الجهود الدولية لإجراء الإصلاحات المتعلقة بالديمقراطية في بلدان المنطقة كمطلب من الحلف إلى بلدان الحوار للتعاون والمساهمة في هذه الجهود التي يمكن للحلف أن يدعمها نظرا لتجربته في المجال الأمني المكتسبة من الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي.

أخذت العلاقات عبر المتوسط قدرا كبيرا من اهتمام الباحثين حول العالم، ونتج عن هذا الاهتمام طرح أفكار ومبادرات عديدة بشأن الأمن من قبل الأطراف التي تملك مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنطقة، بما يتماشى مع المستجدات الدولية المتسارعة والمصاحبة للتطور التكنولوجي، وتعدد المبادرات يؤكد على درجة التنافس والصراع بين تلك الأطراف التي يعد حلف شمال الأطلسي من أهمها نشاطا في الفترة الأخيرة.

فترة الحرب الباردة باعتبارها المرحلة التي شهدت تطورا وتبدلا مس بدرجة كبيرة المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي وعقيدته وعضويته. وأنه من خلال دراستنا التحليلية لموضوع دور حلف شمال الأطلسي في بناء الأمن في غرب المتوسط تبين لنا أنه بوجود الأهمية الجيوبوليتيكية للمتوسط تمكن الحلف الأطلسي بالبحث عن طرق لبناء الأمن، وبوجود المصالح والتنافس على منطقة النفوذ هذه استوجب تدخل الناتو لحمايتها.

وتدخل حلف شمال الأطلسي في غرب المتوسط مرتبط أكثر بازدياد حدة التهديدات الأمنية على الدول لكونه يسعى إلى مجابهة هذه التحديات التي تواجهها المنطقة، والمساهمة في إرساء الاستقرار والأمن

فيها، وتحسين عوامل التحاور وكذلك تفادي حالات سوء التفاهم الناجمة عن تأويلات خاطئة للنوايا والطموحات المحتملة لمنظمة الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

الفهرس:

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
	ملخص
	قائمة المحتويات
	خطة الدراسة
11-3	مقدمة
35-12	الفصل الأول: حلف شمال الأطلسي ومنطقة غرب المتوسط
12	المبحث الأول: أهمية منطقة غرب المتوسط
15-12	المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية
15	المطلب الثاني: الأهمية الجيوإقتصادية لمنطقة غرب المتوسط
17	المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organisation)
17	المطلب الأول: نشأة وتطور الحلف
18	التوقيع على معاهدة انشاء حلف شمال الأطلسي:
19	ميثاق حلف شمال الأطلسي
21	أهداف الحلف
21	مبادئ الحلف
22	هيكل حلف شمال الأطلسي.
22	قيادة التحالف في الأطلسي Allied command Atlantic (ACLANT)
22	قياد التحالف في أوروبا Allied Command Europ
23	قيادة التحالف في القنال الإنجليزي Alliend Command Channel (ACCHAN)
24	المطلب الثاني: تطور حلف شمال الأطلسي

26	المطلب الثالث: أجهزة حلف شمال الأطلسي
28	المطلب الرابع: استراتيجيات حلف شمال الأطلسي
33	استنتاجات الفصل الأول
61-35	الفصل الثاني: الأمن في المتوسط الغربي: استراتيجيات جديدة لتهديدات متجددة
39-36	المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن والتهديد
40	المطلب الثاني: الأمن: من المنظور التقليدي إلى التصور النقدي
40	أولا: الأمن من المنظور التقليدي (المنظور الواقعي):
41	ثانيا: الأمن من المنظور النقدي:
43	مدرسة كوبنهاغن:
46	المطلب الثالث: التهديدات الالتهائية
47	الإرهاب الدولي
47	الهجرة الغير شرعية
48	المبحث الثاني: الرهانات الأمنية في المتوسط الغربي
48	المطلب الأول: من منظور حلف شمال الأطلسي
52	المطلب الثاني: من منظور الاتحاد الأوروبي
58	المطلب الثالث: من منظور الدول المغربية
61	استنتاجات الفصل الثاني
83-63	الفصل الثالث: الحوار الأطلسي المغربي كآلية لبناء الأمن في حوض المتوسط
63	المبحث الأول: الحوار الأطلسي المغربي
63	المطلب الأول: المفهوم والتطور.
67	المطلب الثاني: برنامج عمل الحوار الأطلسي المغربي.
73	المطلب الثالث: مواقف الدول المغربية من الحوار الأطلسي المغربي.
114	الخاتمة